أزمة القرار السياسى

فى دول العالم الثالث

"دراسة فى فلسفة السياسة"

دكتور

فضل الله محمد إسماعيل

جامعة الإسكندرية

مكتبة بستان المعرفة

طباعة ونشر وتوزيع الكتب

☎: ٠٤٥/٢٢٤٢٢٨

٠١٢٣٥٣٤٨١٤

الكتاب: أزمة القرار السياسى فى دول العالم الثالث
المؤلف: د/ فضل الله محمد إسماعيل
رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية: ١٨٣٠ /٢٠٠١
الترقيم الدولى: I.S.B.N 977-6015- 19 - 0
الطبعة: الثانية
الطبع: مطبعة الأمل ــ سيدى بشر ــ الاسكندرية ☎: ٠١٢٧٧١٣٥٨٥
الناشر: مكتبة بستان المعرفة
كفر الدوار ــ الحدائق ــ ٦٧ ش الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين
تليفون: ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ & ٠١٢٣٥٣٤٨١٤

أزمة القرار السياسى

فى دول العالم الثالث



بسم الله الرحمن الرحيم

"إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"

صدق الله العظيم

(الرعد : ١١)



مُقدِّمة

إن المشكلة الحقيقية فى أغلب دول العالم الثالث تكمن فى أن الشعب غالباً ما يخرج من تجربة استعمارية تميعت فيها معالمه لكى يواجه مصيره بنفسه بدون خبرة سياسية وبلا إدراك لكيفية صنع أو اتخاذ القرار السياسى، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الممارسين لها.

ففى غالبية هذه الدول يهيمن الحاكم الفرد على كل مؤسسات الدولة ويدمج تحت سيطرته السلطات الثلاث ويجعل منها سلطة واحدة هى سلطته المطلقة التى لا منازع لها، بصرف النظر عن وجود أو غياب مجالس نيابية شكلية أو مزورة أو مفرغة من أى محتوى ديمقراطى، فيتحكم فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية فى المجتمع كله.

إن أزمة القرار السياسى فى هذه الدول تأتى من اعتماده ـ القرار ـ على دور الحاكم الفرد أو المجموعة القيادية الحاكمة فى هذا البلد أو ذاك، وإن ما تصدق عليه المجالس النيابية أو مجالس الوزراء لا يكون سوى صدى أو ترديد لما يتخذه القائد الفرد من قرارات.

وتظهر هنا مجموعة من التساؤلات التى تفرض نفسها على الباحث، وهو بصدد حديثه عن أزمة القرار السياسى فى دول العالم الثالث، أهمها:

١- ما مظاهر هذه الأزمة؟ وما أسبابها؟ وكيف يمكن علاجها؟

٢- هل أزمة القرار السياسى مسئولية الحاكم وحده؟ أم مسئولية المحكومين؟ أم الاثنين معاً؟

٣- ما القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية؟ وما الحل إذا لم يلتزم الحاكم بها؟

٤- هل الشعب كله مؤهل للاشتراك فى صنع القرار؟ وهل سيسهم كل فرد بنفس القدر الذى يسهم به أى فرد آخر فى صنع القرار أم أن القرارات السياسية يجب أن تنبع من المتخصصين؟

٥- كيف تساعد الحكومة الشعب أو المتخصصين من أبنائه على المشاركة الحقيقية فى صنع القرار؟ وما هو دور المثقفين وحملة الأفكار ـــ بصفة خاصة ـــ فى ذلك؟

وتنبع أهمية هذه الدراسة من إيمان الباحث بأن مستقبل دول العالم الثالث ليس قدراً محتوماً يتوجب عليها التسليم به، بل هو حصيلة تراكمية لما يتتابع عليها من أحداث وعمليات تغيير نابعة من المجتمع أو وافدة عليه، وكذلك إبراز قدرة الشعوب على امتلاكها واحتفاظها بزمام مستقبلها فى أيديها وبناء نموذجها الحضارى والتنموى المستقل.

إن عملية اتخاذ القرار فى هذه الدول عملية معقدة لأنها تواجه فى لحظات مختلفة من تاريخها احتمالات متعددة للمستقبل يتعين الكشف عنها ورسم المعالم الأساسية لكل منها.

كما أن القرارات التى تتخذ يتم اتخاذها فى إطار قيود ومحددات متعددة وكثيرة، بعضها طبيعى مثل حجم الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع، وبعضها ذو طبيعة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. كما أن بعض تلك

القيود مختار عن إدراك ورغبة، فى حين يسود بعضها عدم تفكير أو تمحيص. وبينما يكون بعضها داخلياً فى الأساس فإن البعض منها وافد على المجتمع أومفروض عليه من خارجه.

ومن ثم فإن الهدف من إثارتنا لهذه الأزمة هو كيفية الوصول إلى القرارات الأكثر رشداً، والتمسك بها والدفاع عنها وتوفير الظروف الملائمة لوضعها موضع التطبيق. وذلك يتطلب استكشاف المنهج أو المناهج السائدة حالياً فى اتخاذ القرارات فى دول العالم الثالث، ومدى سلامة هذه المناهج، والعقبات التى قد تعيق اتخاذ القرارات الرشيدة وسبل التغلب على هذه العقبات.

فإذا كانت مناهج البحث فى الفكر السياسى تتنوع وفقاً لطبيعة المراد دراسته، فإن المنهج المستخدم فى هذا البحث هو المنهج التحليلى.

وقد قسم هذا البحث إلى أربعة فصول، وخاتمة وضع فيها الباحث أهم المستخلصات التى خرج بها من بحثه هذا.

أما الفصل الأول: فقد تناول: مظاهر أزمة القرار السياسى، والتى انحصرت فى سياسة المظاهر، والخلط بين إرادة الحاكم وإرادة الدولة والمعارضة المستأنسة والحزب المسيطر، الذى يتولى قيادته زعيم واحد هو الديكتاتور، وأخيراً تسييس القضاء.

أما الفصل الثانى: فيتناول أسباب الأزمة، تلك الأسباب التى وُجد أنها متداخلة، ومتشابكة، وأن الحديث عن بعضها لابد وأن يجر إلى الحديث عن بعضها الآخر، كما أن بعضها قد يكون سبباً فى البعض الآخر.

فمنها ما يتعلق بالرواسب التاريخية التى ولدت من رحم النظم الاستبدادية، ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية كالتبعية للدول الغربية، ومنها ما يتعلق بعوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وفى حديث الباحث عن الأسباب السياسية، تناولها بشىء من التفصيل فذكر منها: الانفراد بالرأى وضعف الوعى السياسى، والانفصام بين الحاكم والمحكوم، وعدم استقرار الأنظمة السياسية وتحريم المعارضة، وإضعاف الأحزاب، وتأثير جماعات الضغط على السلطة الرسمية وتوجيهها فى إصدار القرارات بما يتلاءم واتجاهات هذه الجماعات، وقد رأى الباحث أن هناك أسباباً شخصية لا تقل أهمية فى هذه الأزمة عن الأسباب الأخرى أهمها طول مدة الحكم، وبطانة أهل السوء.

وقد اختتم الباحث هذا الفصل بتعقيب بيَّن فيه وجهة نظره فى أن بعض الدول قد تعانى من خلل فى بنيتها الاقتصادية أو الاجتماعية ومع هذا لا توجد لديها أزمة واضحة فى قراراتها السياسية، وضرب فى ذلك مثلاً بالهند كما أن بعض النظم السياسية العربية، يرتفع فيها دخل الفرد كثيراً عن مثيلاتها فى دول أخرى، ومع ذلك يقل فيها حجم المشاركة فى صنع القرار.

وفى الفصل الثالث: رأى الباحث أنه إذا كانت البداية المنهجية قد فرضت عليه رصد أسباب الأزمة فإن المنهجية ـ أيضاً ـ تسوقه إلى ضرورة البحث عن حل أو مخرج لهذه الأزمة.

ومن ثم فقد وجد أن الأسلوب الذى يمكن اتباعه فى حل أزمة القرار يتلخص فى: إعادة النظر فى التراث الثقافى، وفى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن التقدم الاقتصادى والاجتماعى يوفران الظروف الملائمة للتقدم المعرفى اللازم لاشتراك الفرد فى العملية السياسية.

كذلك فإن دول العالم الثالث لكى تحقق قدراً أكبر من التنمية السياسية ينبغى عليها أن تتحرر من التبعية، وأن تنمى الوعى السياسى لدىأبنائها، وأن تيسر لهم سبل المشاركة الحقيقية فى صنع القرار، وتعمل على إنضاج الرأى العام، وتشعر بأهميته، وأن تحترم الأحزاب المعارضة وتؤمن بدورها كمؤسسات وسيطة بين السلطة والجماهير، وأن تدرك حكومات هذه الدول أن وسائل الإعلام لها دور أساسى بالنسبة لدائرة صناعة القرار وبالنسبة للجمهور، وأن هذه الوسائل بقيامها بدورها الحقيقى تدعم الديمقراطية وتوسع من رقعتها فى المجتمع.

أما الفصل الرابع: فقد تعرض فيه الباحث للضوابط والضمانات المنظمة لصنع واتخاذ القرارت السياسية، فإذا كانت القرارات مستمدة من الشعب كان ذلك ضماناً أكيداً لصحتها، كما أن خضوع الدولة للقانون يهدف إلى وضع القيود على سلطات الحاكم حتى لا نجور على حق الفرد فى المشاركة فى صنع القرار، لتأتى بعد ذلك الرقابة القضائية كضمانة للاستقلال والنزاهة ويكون مهمتها الغاء القرارات المخالفة للقانون.

أما مبدأ فصل السلطات فيأتى ليكون بمثابة رقيباً ــ آخر ــ على السلطة الحاكمة، لأن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وتأتى يقظة المعارضة، وقوة مقاومتها، وقيام نظام حزبى، ضمانة ــ أخرى ــ قوية لسلامة القرار السياسى، لنختتم هذا الفصل بمبدأ الشورى الذى يعد من أقوى الضمانات التى تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف بالسلطة.

وبعد أن وصل البحث إلى نهايته كان لابد من وضع خاتمة له أجمل فيها الباحث أهم النتائج التى تمثل ثمار هذا البحث.

فإن كنت قد وفقت فذلك الفضل من عند الله
وإن كانت الأخرى فليغفر الله لى زلاتى
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفصل الأول

مظـاهــر الأزمــة



الفصل الأول

مظاهر الأزمة

١- سياسة المظاهر

لا تأخذ نظم الحكم فى هذه الدول بمبدأ الفصل بين السلطات، ولكن بتركيز السلطة من القمة إلى القاعدة، والطاعة من القاعدة إلى القمة، وإذا كانت دساتير دول العالم الثالث تقر بوجود هيئات تشريعية، إلا أنها ذات اختصاصات شكلية، وليس لوجودها أية أهمية إلا من قبيل الدعاية، إذ تستطيع القيادة السياسية فرض مشيئتها على هذه الهيئات وإخضاعها لإراداتها وسلطانها[١].

وعلى الرغم من الصفة الشكلية لوجود المجالس التشريعية فى هذه النظم، فإنها تؤدى أغراضاً على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه النظم فهذه المجالس تعد نوعاً من الدعاية لهذه النظم، بدعوى أنها نظم ديمقراطية، كما أن الانتخابات التى تجرى لتكوين هذه المجالس تعد أهم وسيلة لتعبئة الجماهير وإثارة حماسهم لتأييد النظام، بكونهم يشاركون فى صنع القرار السياسى وفى عمليات الحكم[٢].

فالانتخابات – لهذه المجالس – تضفى على النظام واجهة من الشرعية الديمقراطية التى قد تكون لها أهميتها فى معاملة النظام مع الأمم

---

[١] Shotwell et all, Governments of continntal Europ (U.S.A.: the Macmillan co., 1970) P:438.

[٢] Ibid, P:447.

الأخرى، ومن ثم فإن هذه الدول تلجأ عن طريق هذه الانتخابات إلى تغطية حقيقة الديكتاتورية فى رداء ديمقراطى[١].

أما التمثيل الشعبى ــ فى هذه الدول ــ فلم يكن سوى عملية تمكن الزعيم من السيطرة على الجماهير وتعبئة اتجاهاتهم نحو تدعيم ومؤازرة السياسات التى يفرضها، فليست الغاية من التمثيل الشعبى الأخذ بآراء المواطنيين بقدر ما يستهدف الحصول على موافقتهم على السياسات القائمة[٢].

٢- الخلط بين إرادة الحاكم وإرادة الدولة

إن القرارات السياسية فى هذه الدول لا تنبع من إرادة الشعب، أو المتخصصين من أبنائه، ولا تكون السيادة ــ هنا ــ للشعب، وإنما للزعيم، فهو الذى يتولى ممارسة السيادة لأنه أهل لذلك، وهو يعمل بطبيعة الحال لخير الشعب. وذلك لأن ترك القرارات بيد الشعب ــ أو المتخصصين من أبنائه ــ مسألة محفوفة بالمخاطر، وقد تؤدى إلى أفدح الضرر، لأن أفراد الشعب لا يدركون حقيقة مصالحهم، ولا يعرفون ما ينفعهم وما يضرهم!!.

إن إرادة الزعيم ــ فى هذه الأنظمة ــ هى القانون ولا يمكن للقانون أن يكون قيداً عليها، ومن ثم تطرح تلك الأنظمة مبدأ سيادة القانون وتراه مخالفاً لمنطقها القائم على إطلاق سلطة الدولة ممثلة فى إرادة الزعيم[٣].

---

[١] أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة،(القاهرة: مكتبة عين شمس،١٩٨١)، ص: ١٣٢.

[٢] Ranney, qustin the Governing of Men, 4 th ed (U.S.A: the Dryden press, 1975) P:329.

[٣] يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، بدون) ص:٢٠٧.

إن الترجمة الحقيقية للديمقراطية فى هذه الدول تتمثل فى أن إرادة القائد هى إرادة الشعب، أو هى "ديمقراطية التحسس" بمعنى أن القائد الزعيم الملهم يتحسس مطالب الجماهير ويصدر بها قرارات وقوانين. ولما كان الشعب دائماً على حق، فإن الزعيم المعبر عن إرادته هو أيضاً على حق[١].

ولقد حوت هذه الأفكار أخطار الديكتاتورية، وانحرف الحكام باسمها لتنفيذ أغراضهم ضد إرادة الشعب، بينما كانوا يهتفون بأن ما يفعلونه هو باسم الشعب، وهو الحرية الحقيقية.

فللقائد الذى يمثل الأمة أن يتدخل فى كل شأن من شؤون الأفراد إذا رأى فى ذلك التدخل صالحاً لهم، إن للدولة ــ ممثلة فى القائد ــ سلطاناً مطلقاً إزاء الفرد، وليس هناك قيم أدبية أعلى من سلطان الدولة لأن الدولة هى التى تنشئ القيم الأدبية، فالدولة ــ ممثلة فى القائد ــ تعد بمثابة إله أو بمثابة معبود، ليس للأفراد أمامه سوى الركوع والسجود لإرادته[٢].

٣- المعارضة المستأنسة

إن معظم أنظمة الحكم فى الدول النامية تقضى على حريات الأفراد وحقوقهم، وتخضع كل أنواع النشاط الفردى للرقابة، فلا تقر حرية الرأى، أو حرية الاجتماع، ولا تسمح بوجود معارضة داخل الدولة[٣].

---

[١] امام عبد الفتاح، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤، ص:٦٥.

[٢] عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية،(الاسكندرية:منشأة المعارف،١٩٨٥)، ص:٢٤٤.

[٣] محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة) (القاهرة: دار الفكر العربى،١٩٧٠) ص:٤٤٦.

وتلجأ هذه الأنظمة إلى أساليب القمع واستخدام نظام الإرهاب ضد المعارضين للنظام أو سياساته وذلك حتى تتمكن من السيطرة على كل الجماهير، وتستطيع فرض أيديولوجيتها على الرأى العام[١].

ولا يقبل الديكتاتور فى هذه البلاد ـ ولا فى غيرها ـ المعارضة حتى من وزرائه، وكثيراً ما يحدث أن يجازى أعوان الديكتاتور الرسميون ـ الوزراء وكبار الموظفين ـ بالنقل أو الفصل أو الإحالة إلى المعاش إذا بدت منهم أية معارضة للديكتاتور، وبناء على ذلك تحرم المعارضة، ويعد المعارضون خونة[٢].

ويذكر الدكتور متولى أن رجال الصحافة فى مصر ـ كدولة من دول العالم الثالث ـ لم يصبهم من البطش والحبس والتعذيب والتشريد مثل ما أصابهم فى عهد حكم عبد الناصر، لاسيما فى فترة سيطرة تلك الجماعة المعروفة بمراكز القوى، ثم خفت تلك النزعة فى عهد الرئيس السادات ولكنه استبدل وسيلة الرقابة بوسيلة القهر والإرهاب، وكان هو الذى يقوم بتلك الرقابة ثم استبدل غيرها بها حين تبين له أن رئاسته للاتحاد الاشتراكى ـ الذى اعتبر المالك للصحف الكبرى التى أممت ـ جعلت للرئيس السادات رقابة مستترة على الصحف.

وهى رقابة يفرضها رؤساء التحرير على أنفسهم وعلى من يتبعهم من المحررين، خوفاً من عقابه وأملاً فى ثوابه، على أنه عمد فى عام ١٩٧٣ إلى فصل نحو مائتين من الصحفيين بقرار واحد دون أن يكون هنالك

---

[١] أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة مرجع سابق، ص:١٣٤.

[٢] عبد الحميد متولى، نظرات فى انظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، صفحات: ٢٤٤ -٢٤٥.

صحفي واحد كانت لديه الجرأة أن يعترض، بل إن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين اجتمعت وبعثت إلى الرئيس برقية أعربت له فيها عن كل الحب والتأييد. ثم عدل الرئيس عن قراره فأعاد الصحفيين المفصولين إلى أعمالهم بعد أن نضب فيهم معين الشجاعة وانطفأت فيهم شعلة الحماس، فانتفت الحاجة إلى إقامة رقيب عليهم[١].

إن الفرد ــ فى هذه الدول ــ ليس غرض الدولة، وإنما هو خادمها، تفرض عليه الواجبات، قبل أن تمنح له الحقوق، وحياته رهن إشارة الدولة، ولا يتصرف فى أى شيء إلا وفق مقتضيات الصالح العام، والحاكم الديكتاتور هو الذى يحدد المقصود بالصالح العام[٢].

إن دول العالم الثالث تقوم نظم الحكم فيها بالإشراف على الصحف إشرافاً كاملاً ودقيقاً. ويستهدف هذا الاحتكار للصحف بصفة خاصة ولوسائل الإعلام بصفة عامة إحكام السيطرة على الرأى العام وتوجيهه بما يتفق وأهداف القيادات السياسية، وتغذية الجماهير بأيديولوجية النظام وحده مع استبعاد جميع النظريات والأيديولوجيات الأخرى التى تتعارض مع أهدافه[٣].

---

[١] مصطفى مرعى، الصحافة بين السلطة والسلطان، ص: ٢٦ نقلاً عن:
عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية المرجع السابق، ص: ٤٥٧

[٢] راجع فى ذلك:
- إبراهيم دسوقى أباظة وعبد العزيز الغنام، تطور الفكر السياسى (بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣) ص: ٣٧٧ وما بعدها.
- عبد الفتاح العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤) ص: ١٠٩ وما بعدها.

[٣] Freidrich & Brzezinky, Totalitaran Dictopoship and Autoctacy (U.S.A: Harvard University press, 2956) P:116.

٤- الحزب المسيطر

لا تسمح نظم الحكم فى الدول النامية كثيراً بتعدد الأحزاب، وإن سمحت بذلك فإنها تأخذ بنظام الحزب المسيطر الذى يتولى قيادته فرد أو زعيم واحد هو الديكتاتور.

ويأخذ الحزب الصفة الجماهيرية، وهو لا يتكون رغم ذلك من مجموع المواطنين ولكن من نسبة ضئيلة منهم، وهم المخلصون لأيديولوجية الدولة والحزب، ويتميزون بالولاء الشديد والطاعة العمياء والإخلاص المفرط لقائد الحزب، ويكونون على استعداد دائم للمساعدة فى الدعاية لأيديولوجية الدولة وتأييدها[١].

إن سيطرة الحزب الواحد فى هذه الدول، الغرض الأساس منه هو ضمان سيطرة القيادة السياسية على الجماهير من ناحية، وعلى جهاز الحكم من ناحية أخرى[٢]. فمن أجل أن يستقر بناء نظام حكم ديكتاتورى لابد له من أعمدة يستند اليها، وربما كان أهم عماد أو سند له هو الحزب الذى جاء به إلى السلطة، لذلك فإن الديكتاتور إن لم يأت إلى الحكم عن طريق حزب معين نجده يعمل على إنشاء حزب جديد[٣].

---

[١] Ogg, European Governments and Politics (U.S.A: the Macmillan Co., 1973) P.322.

[٢] Ibid, P:335.

[٣] عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٤٦.

٥- تسييس القضاء

إذا نظرنا إلى واقع دول العالم الثالث فإننا نجد أنه أيا كانت الأيديولوجيات أو المبادئ الدستورية فى هذه الدول فإن ثمة اتجاهاً بيناً إلى تسييس القضاء[*] على الرغم من أنهم يرفضون التسييس من الناحية الرسمية فإنه من الناحية العملية مطبقاً فعلاً[١].

ويقصد بتسييس القضاء طبعه بطابع سياسى، أو توجيه القضاء توجيهاً سياسياً، أو اختلاط السياسة بالقضاء. فالجزائر يقرر دستورها الصادر عام ١٩٦٣ أن القضاة ـ فى مزاولتهم وظائفهم ـ لا يخضعون إلا للقانون ولما تقضى به مصلحة الثورة الاشتراكية كما يذكر مقرر الجمعية التأسيسية بالجزائر أن الدستور يرسم للقاضى اتجاهاً معيناً، وذلك الاتجاه إنما يعنى تفسير القانون بما يكفل حماية مصالح الثورة الاشتراكية.

كما ينص هذا الدستور على إنشاء مجلس أعلى للقضاء يكون رئيس الدولة هو رئيس هذا المجلس، وفى الوقت ذاته هو رئيس الحزب الحاكم، وقد فهم الرئيس بن بيلا من ذلك أنه ـ على حد تعبيره ـ عليه أن يتدخل إذا حدث إن أساء رجال القضاء استعمال سلطتهم[٢].

---

[*] يمكن أن يستعمل بدلاً من تسييس القضاء، التى قد يؤخذ عليها أنها ليست من العربية الفصحى عبارة "سياسة القضاء" بمعنى اتجاه رجال الحكم إلى أن يسوسوا القضاء.

[١] عبد الحميد متولى، نظرات فى انظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:١٠٩.

[٢] نفس المرجع، نفس الموضع.

وفى توجو Togo اقترحت اللجنة السياسية فى نوفمبر ١٩٧٦ بمناسبة انعقاد أحد المؤتمرات أن يلغى مبدأ استقلال القضاء واعتبار رجاله شأنهم شأن غيرهم من موظفى الدولة، وكان ذلك بعد أن جعل مكان الحزب المسيطر فوق غيره من هيئات الدولة[١].

وفى المغرب ـ التى تسمح بتعدد الأحزاب ـ يعد الملك رمزاً للأمة المغربية، والمعبر عن إرادتها والمسيطر من عالى مقامه على الجهاز القضائى[٢]. ومن الملاحظ أن القضاء فى هذه الدول قد طبع بطابع المبدأ السائد فيها، وهو مبدأ وحدة السلطة، ذلك المبدأ الذى يعتبر رئيس الدولة بمثابة المرشد الحقيقى للأمة.

---

[١] نفس المرجع، نفس الموضع.

[٢] ففى عام ١٩٦٠ أعلنت إحدى المحاكم أن "أى أمر أو تصريح صادر من الملك له قوة القانون وقيمته، حتى ولو لم ينشر فى الجريدة الرسمية، أو لم يحظ بوسائل الاعلام كالصحافة والإذاعة" عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم، المرجع السابق، ص:١١٠.

الفصل الثانى

أسباب الأزمة



الفصل الثاني

أسباب الأزمة

تمهيد:

إن أزمة القرار السياسى، وما خلفته من آثار سلبية، قد استوقفتنا طويلاً لنتأمل فى أسبابها وفى البحث عن عللها، أملاً فى الوصول إلى وضع تصور نظرى لكيفية الخروج منها.

والحقيقة أن المتأمل فى أسباب تلك الأزمة، سوف يجد أنها متداخلة، ومتشابكة، وأن الحديث عن بعضها لابد وأن يجر إلى الحديث عن بعضها الآخر، كما أن بعضها قد يكون سبباً فى البعض الآخر.

فمنها ما يتعلق بالرواسب التاريخية التى ولدت من رحم النظم الاستبدادية التى تسلطت وسيطرت على كل أفراد الشعب، وتحكمت فى آرائهم، وحدّتْ من حرياتهم، وفرضت نظماً معينة على الشعب دون قبول معارضة من أحد، ومنعت الشعوب من الإسهام والمشاركة أو حتى التدخل فى أى قرار من القرارات المنظمة والمسيرة لنظم الحكم فى الدولة.

ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية تؤثر فى القرار السياسى داخل المجتمع الذى يتم فيه اتخاذ القرار[١].فنجاح أو فشل القرارات السياسية التى تتعلق بدولة ما لا يعتمد على مدى مشاركة الجماهير فى القرار فقط، وإنما يرتبط بالإطار والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية السائدة[٢].

---

(١) Easton, D., A Frame work of palitical Analysis (U.S.A: Prentice - Hall, Inc., 1965) P.75

(٢) Deutsch, Karl., the Analysis of International Relations (Englewood: Prentic-Hall, 1968)P:83ز

أولاً الرواسب التاريخية: "مصر القديمة نموذجاً"

إن حاضر أى أمة من الأمم ما هو إلا امتداد لماضيها، ومن ثم فإن ما يحدث فى الحاضر إيجاباً وسلباً ــ لابد وأن تكون له جذوره ورواسبه الممتدة من زمن مضى وعهد انقضى، إننا لا نعيش حاضرنا إلا بقدر تدخل ماضينا فيه. وانطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية فإنه يمكن القول بأن أزمة القرار السياسى ليست وليدة اليوم، بل هى امتداد لوضع سياسى تاريخى واستمرار له. ومن هنا كان بعض المفكرين على حق حينما ذهب إلى القول: بأن المظاهر السلبية فى حياتنا السياسية والدستورية لم تأت من فراغ، بل هى استجابة لواقع اجتماعى وسياسى مثقل بسلبيات الماضى وأوزاره، ويمكن فهم هذه الحقيقة إذا أدركنا أن القانون لا يعدو أن يكون معبراً عن وضع حضارى معين، وتقنيناً لحالة ذهنية سائدة[١].

وإذا تتبعنا البداية التاريخية لأزمة القرار السياسى فسوف نجد أنها بدأت فى مصر الفرعونية التى اتخذنا منها نموذجاً لهذه الأزمة. فإذا كان بعض الكتاب قد رأوا أن قرارات الحكام فى مصر الفرعونية القديمة كانت تتخذ فى إطار من الشرعية والتقاليد والأعراف التى كانت مرعية آنذاك، وأن سلطات ملوك الفراعنة الذين حكموا مصر كانت سلطات مقيدة بأحكام ــ ماعت ــ الصدق والعدالة[٢]. فإن المصريين القدماء كانوا يعتقدون أن

---

[١] حسن حنفى، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩، ص:١٣٠.

[٢] راجع فى ذلك:

سيرو.م. فلندرز بترى، الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة، ترجمة حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحكيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥) ص٩٨.
وكذلك: نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط٣ (عمان: مكتبة

فرعون يمثل الله فى الأرض،ومن ثم اعتبروا أن سلطانه مقدساً[١]، ولذلك تركزت فى يده كل السلطات، فكان هو رأس الدولة، والمهيمن على كل شؤونها. ولم تكن فى مصر القديمة قواعد قانونية مكتوبة أو مفصلة، إذ لم تكن هناك حاجة اليها مادامت كلها متمثلة فى شخص الإله الذى كان دائماً على استعداد ليصدر القرارات والأوامر اللازمة لما يجب أن تكون عليه نظم الدولة، وربما كان من أسباب عدم وجود قواعد قانونية الخوف من أن تقيد سلطة الملك الشخصية[٢].

إن فرعون مصر كان يستحوذ على السيادة كاملة، وكان يعتبر منزهاً عن ارتكاب الخطأ، وكلماته قرارات وأوامر لابد من تنفيذها، وكان يحق له أن يلغى أى حق أو امتياز فى أى وقت يشاء، إن نظرية الحكم فى مصر القديمة كانت تقوم على أن الملك يعتبر موجوداً فى كل مكان، وأنه يفعل كل شىء، فكان يحكم القبضة تماماً على الشعب، وكان يحكم وزراءه، وهم بدورهم يحكمون حكام الأقاليم الذين يحكمون عمد البلاد والقرى، وهؤلاء يحكمون الفلاحين. وكان هؤلاء الحكام أو المندوبون يتصرفون حسب ما يرونه صالحاً للفرعون مقتنعين بأنهم ينفذون أوامره، وأنهم خاضعون لرضاه الإلهى.

دار الثقافة، ١٩٩٢) ص: ٢٢.وكذلك فؤاد شبل، الفكر السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤) ص:٥٦.

[١] امام عبد الفتاح امام، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤، ص:٢٨.

[٢] علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية (القاهرة: دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦) ص:٢٤.

كما أنه لم يكن معترفاً للأفراد بالحق فى الإسهام فى الحياة السياسية، ولم يكن معترفاً لهم ــ أيضاً ــ بالحريات والحقوق الفردية[١]، بل إن الدولة ــ ممثلة فى الملك أو الامبراطور ــ كانت تتدخل فى كل شىء، وتنظم كل شىء تقريباً، حتى مسائل الزواج والعلاقات بين الآباء والأبناء وما إلى ذلك من الأمور الشخصية المحضة[٢]. لهذا فإن الملك فى مصر كان يتسم بالسمات الآتية[٣]:

١- إنه شخصية إلهية مقدسة، وبالتالى فهو أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرة، ولكن من يريد أن يتكلم، لا يستطيع أن يتكلم مع الملك، وإنما يمكن أن يتحدث فى حضرة الملك.

٢- هذه الشخصية الإلهية تتمتع بعلم إلهى فلا تخفى عليه خافية.

٣- إن كل ما يتفوه به صاحب الجلالة يجب أن ينفذ، بل لابد أن يتحقق فوراً ذلك لأن مشيئة الملك وإرادته هى القانون ولها ما للعقيدة الدينية من قوة، فهو يعمل ما يجب أن يعمل، ولا يرتكب قط إثماً أو ما يثير بغضاً أو حقداً، وهكذا لا يسع المواطن المصرى إلا التسليم والخضوع لأوامره ونواهيه.

٤- كان القضاه يحكمون حسب العادات والتقاليد المحلية التى يرون أنها توافق الإرادة الملكية التى يمكن أن تتغير إذا اقتضت رغبته ذلك.

٥- كان فرعون مصر هو المشرع والمنفذ، وهو الذى يحكم القضاء باسمه، وهو الذى يعرف رغبات الآلهة ويحققها.

---

[١] أحمد جلال حماد، حرية الرأى فى الميدان السياسى (القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٧)ص:٣١.

[٢] ثروت بدوى، أصول الفكر السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧) ص:٣١

[٣] إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص:٣١.

من هنا يمكن القول إن النظام السياسى فى مصر القديمة كان حكماً مطلقاً إلى جانب أنه كان نظاماً شمولياً يقوم على أساس تبعية الفرد التامة للسلطة فى كافة المجالات، بل إنه فى ظل الاعتقاد بألوهية الملك كان لابد للفرعون من أن يؤسس سلطته على استخدام العنف والقمع وإثارة الخوف فى نفوس رعاياه، ومما لا شك فيه أن النظام السياسى الذى وجد فى مصر القديمة، قد وجد فى بلاد أخرى من دول العالم الثالث مثل الهند[١]، وبلاد ما بين النهرين[٢].

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

تحتل الموارد الاقتصادية أهمية كبيرة بين العوامل الداخلية التى تحدد صنع القرار السياسى، ذلك أنه من المسلم به أن السياسة الخارجية لكل دولة هى انعكاس لشؤونها الداخلية، ولما كانت دول العالم الثالث تعانى من الفقر كان من الطبيعى أن يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً فى تقرير سياستها الخارجية[٣].

---

[١] راجع فى ذلك:

– محمد اسماعيل الندوى، الأساطير الهندية، مجلة تراث الانسانية، المجلد السادس، العدد الأول (القاهرة: ١٩٦٨) ص:٩٥.

- Siedler, G.L., the Emergence of the Eastern world (London:Pergamon press, 1968).

– أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة، مرجع سابق.

– بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة (القاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٧٩).

[٢] إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق.

[٣] عبد الخبير محمود عطا، خصائص القرار السياسى فى المجتمع اليابانى وإمكانات تدعيم العلاقات العربية اليابانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠) ص: ٢٦.

إن الواقع الجغرافى لخريطة العالم يظهر تلازماً لا ريب فيه بين الواقع الاقتصادى لبلدان العالم، وأنواع النظم السياسية التى تحكم هذه البلدان[١].

فعند مقابلة خريطة العالم التى توضح البلدان المتقدمة، والبلدان المتخلفة، بخريطة العالم التى تنتظم النظم الديمقراطية، والنظم الشمولية نجد أن الحرية السياسية مزدهرة فى الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوربا الغربية، واليابان مما يتيح للفرد فرصة ومساحة أكبر للمشاركة فى الحياة السياسية وصنع القرار وعلى العكس من ذلك: نجد الدول المتخلفة فى أمريكا اللاتينية، وفى آسيا، وإفريقيا محكومة بنظم شمولية لا تحترم الحرية السياسية ولا تقيم وزناً يذكر للإنسان ولا تسمح له بالمشاركة الحقيقية والفعالة فى الحياة السياسية[٢].

وإذا كانت الحرية السياسية داخل مجموعة الدول الصناعية أكثر استقراراً وازدهاراً فى البلدان الأكثر تقدماً عنها فى الدول التى لم تصل درجة النمو الاقتصادى فيها إلى الحد الذى وصلت إليه الدول الأكثر تقدماً[٣] فإن ذلك التفاوت يصدق أيضاً على دول العالم الثالث، إذ ليست هذه الأخيرة على شاكلة واحدة من مساحة الحرية السياسية المتاحة للأفراد، فلا وجه

---

[١] صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨) ص:٤٥٨. وكذلك محمد طه بدوى، الفكر الثورى (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٧) ص:٢٣٣.

[٢] نفس المرجع، نفس الموضع.

[٣] يقصد بالدول الأكثر تقدماً هنا مجموعة الدول الأنجلوسكسونية، ومجموعة الدول الاسكندنافية، التى تعد أكثر استقراراً من فرنسا وايطاليا وأسبانيا. راجع فى ذلك: سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧)ص:٤٠.

للمقارنة بين الحرية السياسية فى ظل النظم السياسية السائدة فى بعض دول شمال أفريقيا، وبين الحرية السياسية فى كنف النظم السياسية السائدة فى جنوب هذه القارة، حيث تعد هذه النظم من أكثر نظم العالم الثالث بعداً عن مفهومات الحرية السياسية والمشاركة فى صنع القرارات السياسية[١].

إن مستوى الصراعات ينخفض بالتقدم الاقتصادى ــ إلى جانب المجالات الأخرى التى سوف نتحدث عنها فيما بعد ــ وبالتالى فإن ذلك يخلق فرصة أكبر للتقارب فى وجهات النظر، مما يسهل عملية الوصول إلى قرارات رشيدة[٢].

إن التفاوت يعمق من التناقضات الاجتماعية، ويخلق توتراً اجتماعياً تزداد خطورته عندما تتمتع أقلية من الناس بامتيازات مادية ومعنوية كثيرة تمكنها من العيش فى رخاء ورفاهية، فى حين يعيش السواد الأعظم فى حالة حرمان من كثير من الأساسيات.

هذا التناقض وذلك الفارق المعيشى العميق بين الأقلية المتميزة، والأغلبية المحرومة لابد وأن يتسببا فى إيجاد المناخ الاجتماعى المتوتر الذى يكون من سماته الخوف والكراهية ومن ثم يستحيل أن يكون التنافس السياسى فى ظلهما تنافساً سلمياً، أو غير متسم بالعنف.

وفى ظل هذه التناقضات الاجتماعية العميقة التى يفرزها التخلف الاقتصادى تكون الرؤية السياسية رؤية معتمة، فلا ترى الجماعة السياسية أى أرضية مشتركة يمكن الالتقاء عليها[٣].

---

[١] Parry, G., ed, Participation in Politics Manchester (Manchester university press, 1972) PP:13-16.

[٢] سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص:٤٦.

[٣] صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص:٤٦٣.

إن المجتمع الذى تعتريه مثل هذه الظروف الموجدة للتوتر الاجتماعى العام لابد وأن ينقصه الاتفاق بين أطرافه على الأسس الرئيسة التى يقتضيها السلام الاجتماعى والسياسى للجماعة، ومن ثم فإن العنف من جانب جماهير الشعب الفقيرة، سوف يقابله عنف من جانب الطبقة الغنية، فيبدو المجتمع وكأنه يعيش فى حالة حرب أهلية، ولعل ما يجعل هذا المجتمع، أو غيره من المجتمعات المشابهة يتفادى التوتر الاجتماعى الذى قد يفضى إلى حرب أهلية هووجود نظام ديكتاتورى، يتولى فرض رأيه وقراراته على الشعب كله[١].

دور التخلف الاقتصادى فى التبعية وأثره على القرار

لقد أفرز التخلف الاقتصادى للعالم الثالث أزمة كان لها أثرها الواضح على القرار السياسى ألا وهى التبعية للدول الغنية الغربية، بسبب تراكم الديون، كما ترتب على ذلك التراكم خلق توترات اجتماعية وسياسية بين الحكام والمحكومين، وبهذا تكون التبعية ـ بكل تداعياتها ـ قد تسببت بصورة مباشرة وغير مباشرة فى أزمات سياسية.

---

[١] لعل تاريخ دول العالم الثالث يحفل بأمثلة كثيرة تبرهن على صدق ما نقول. وهذا على عكس الحال فى الدول المتقدمة صناعياً وزراعياً، التى تضمن لشعوبها ـ على الأقل ـ إشباع الحاجيات الأساسية، وتخفف من التوترات الاجتماعية بين طبقات المجتمع وفئاته، فتخلق بذلك نوعاً من الاتفاق الجماعى على الأسس الرئيسة التى يقوم عليها المجتمع، وتتعايش فى ظلها فئاته، مما يسمح بتبادل السلطة، وانتقالها بطرق سلمية، بين أصحاب الرؤى الفكرية المختلفة فى المتغيرات، والمتفقة فى الثوابت.

راجع فى ذلك: سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٨.

إن التخلف الاقتصادى الذى يعيشه اقتصاد العالم الثالث قد تسبب فى أمرين خطيرين:

أولهمـــا: التبعية فى الأمن الغذائى.

وثانيهما: التبعية فى الأمن الحربى.

فالغالبية العظمى من دول العالم الثالث تعتمد فى غذائها على الاستيراد الخارجى، وتعتمد فى تسليحها على السلاح الأجنبى وغنىعن البيان أنه إذا كان كل من الأمن الغذائى والأمن الحربى تابعين للغير فإنه لا يمكن أن تكون الإرادة السياسية حرة حرية كاملة فى كل ما تتجه وتختار. ففى ظل وضع كهذا الوضع يمكن استساغة نمطين من السلوك السياسى من وجهة نظر السلطة الحاكمة.

النمــط الأول: شمولية الدولة، والواحدية فى الرأى السياسى.

النمط الثانى: قمع المعارضة الشعبية بناء على استعداد من الدول الضامنة للأمن الحربى، أو للأمن الغذائى، أو للاثنين معاً.

إن المديونية علىمستوى الدول هى علاقة سياسية من الطراز الأول، لأنها تربط بين طرفين سياسيين، أحدهما يكون دائناً، والثانى يكون مديناً وغالباً ما تنتفى علاقة المساواة فيما بينهما، إذ عادة ما يمارس الدائن ضغوطاً معينة علىالمدين، فيندر ألا يسعى الدائن للاستفادة من وضعه المتميز بفرض بعض الشروط على المدين. وقد يتردد هذا الأخير فى قبول تلك الشروط، ولكنه فى نهاية المطاف لا يملك إلا التسليم ببعضها[١].

---

[١] مصطفى كامل السعيد، المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث، بحث منشور بمجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، اكتوبر ١٩٨٦. ص:١١١.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية

هناك الكثير من الأوضاع والظواهر الاجتماعية السلبية السائدة فى دول العالم الثالث والتى تنعكس آثارها على عملية اتخاذ القرارات. وأهم هذه الظواهر:

١- المواريث الاجتماعية المختلفة التى تولدت نتيجة للسيطرة الاستعمارية على هذه الدول فى عهود الاحتلال[١].

٢- التركيب الطبقى وتفاوت المستويات الاقتصادية السائدة فى مجتمعات هذه الدول، وتأثير ذلك على نظم التعيين والترقية، وعلى خلفية القيادات صانعة القرار ومدى تفهمها للأهداف العامة لمجموع المواطنين. فإذا كانت هذه القيادات مثلاً حكراً لطبقة بورجوازية أو ارستقراطية أو إقطاعية فى مجتمع ما نجد أن الجهاز الحكومى فى ذلك المجتمع يتحول برمته إلى أداة متحيزة لخدمة مصالح تلك الطبقة وضمان امتيازاتها الاقتصادية والنفعية على حساب مصالح مجموع المواطنين وسوء ظروفهم وانخفاض مستوى معيشتهم[٢]،وهذا كله يؤثر فى القرارات التى تتخذها هذه القيادات ويجعلها أبعد ما تكون عن الموضوعية والرشد[٣].

٣- ارتفاع نسبة الأمية، فقد بلغت فى الأقطار العربية – على سبيل المثال – درجة مرتفعة فى عام ١٩٧٧م، حيث بلغت فى اليمن الشمالية ٨٧%، وفى السودان ٨٠% وفى اليمن الجنوبية ٧٣% وفى كل من المغرب والجزائر ٦٣%، وفى مصر ٥٦%، وفى ليبيا ٥٠%، وفى سوريا ٤٥%، وفى كل من تونس وموريتانيا ٦٠%[٤].

---

[١] راجع فى ذلك:
- Kubaisy,A., administrative developement in new nations theory and practice (Bagdad: Al-Huriy ah House, 1974)P.P.49-51

[٢]عبد الملك عوده، الإدارة العامة والسياسة، ط١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٣) ص: ٥٥.

[٣] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص:٣٣١.

[٤] جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، عدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٣، ص:١١٤.

وفى إحصاء للصندوق العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار بلغت نسبة الأمية فى عام ١٩٨٠ على النحو التالى[١]:

الدولة	النسبة المئوية للأمية	الدولة	النسبة المئوية للأمية
١- الأردن	٢٥%	١١- العراق	٤٨%
٢- الإمارات العربية المتحدة	٢٧%	١٢- عمان	٣١%
٣- البحرين	٣٦%	١٣- قطر	٣١%
٤- تونس	٤٨%	١٤- الكويت	٣٨%
٥- الجزائر	٥٨%	١٥- مصر	٥٠%
٦- الجماهيرية الليبية	٤٣%	١٦- المغرب	٦٠%
٧- جيبوتى	٦٠%	١٧- موريتانيا	٦٠%
٨- السعودية	٥٧%	١٨- اليمن الجنوبية	٥٧%
٩- السودان	٤٩%	١٩- اليمن الشمالية	٦٩%
١٠- سوريا	٤٠%	٢٠- الصومال	٤٩%

وهذا الجدول معبر بذاته عن بعض أسباب أزمة القرار السياسى فى بعض دول العالم الثالث، وإن كانت دلالاته غير واقعية فى بعض الأحيان.

فإذا كانت نسبة الأمية فى الأردن ٢٥%، وفى مصر ٥٠% فلا وجه للمقارنة بين سعة الحرية السياسية فى الدولة الأخيرة، وضيق مساحتها فى الدولة الأولى،وأيضاً لو قارنا بين السعودية وليبيا من جهة، وبين اليمن الشمالية من جهة أخرى، فسوف نجد أن النظام السياسى فى اليمن الشمالية

---

[١] حسين جميل، حقوق الانسان فى الوطن العربى، المعوقات والممارسة، بحث منشور ضمن بحوث كتاب: أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، للدكتور سعد الدين ابراهيم، وآخرون، (ندوة مدينة ليماسول بقبرص، فى الفترة من ٢٦ نوفمبر إلى ١- ديسمبر، ١٩٨٣) ص:٥٢٦. نقلاً عن صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق،ص:٤٨٣.

أكثر احتراماً لحقوق الأفراد وحرياتهم من النظام السياسى فى كل من السعودية وليبيا، رغم ارتفاع نسبة الأمية فى اليمن الشمالية[١].

وأيا كان الأمر فإن الجدول المشار إليه يشير إلى ارتفاع نسبة الأمية فى دول العالم الثالث بصورة عامة، وهذا الارتفاع قد انعكس سلباً على درجة المشاركة فى القرارات السياسية[٢].

وبالإضافة إلى تلك الآثار السلبية فإن الأمية المرتفعة فى دول العالم الثالث قد أغرت الحاكمين على انتقاء بعض المسائل الدستورية التى لا يعيها المواطن، ولا يفهمها فهماً جيداً، ثم قاموا بعرضها على المواطنين عن طريق الاستفتاء الشعبى. وغالباً ما تكون الغاية من الاستفتاء هى إضفاء المشروعية الصورية على تصرفات أو شخص الحاكم[٣].

---

[١] صالح حسن سميع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٤٨٣.

[٢] من تمام الفائدة فى هذا المقام أن نشير إلى ما ذكره أحد الباحثين من أن السلبية السياسية فى دول العالم الثالث ليست مقصورة على الشرائح الاجتماعية الأمية والفقيرة، بل إنها متفشية بين الأغنياء والفقراء، وبين المتعلمين وغير المتعلمين. ويظل الفارق بين شريحة وأخرى فارقاً فى الدرجة وليس فى النوع.

فقد ذكر نفس الباحث أن بحثاً ميدانياً أجرى على (٣٧٤) فرداً من المجتمع المصرى عام ١٩٧٨، فكانت نتيجته أن ٤٣% لا يشتركون فى عملية التصويت مطلقاً، وأن ٨٨,٧% لم يلتحقوا بأى من الأحزاب السياسية التى كانت قائمة وقتئذ، وأن ٦١% لديهم اهتمام محدود بأمور السياسة والحكم.

راجع: كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥، ص: ٦٨.

[٣] ومن هنا تأتى خطورة الاستفتاء الشعبى كوسيلة معاصرة وحديثة للاستبداد السياسى فى الدول ذات المستوى التعليمى والثقافى المتواضع.

=

= فقد أجرى الدكتور/ ماجد الحلو بحثاً ميدانياً، عن قيمة الاستفتاء كوسيلة حديثة من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة، وأدخله ضمن بحوث كتابه "الاستفتاء الشعبى" وقد كانت نتيجة ذلك البحث أن الغالبية العظمى من عينات البحث ــ وخاصة العينة المثقفة ــ قد أفادت أن الاستفتاء الشعبى نظام غيرناجح، وغير صالح للتطبيق فى دول العالم الثالث. وقد علل أفراد العينة رفضهم لنظام الاستفتاء الشعبى فى دول العالم الثالث بالآتى:

(أ) رأى ٣٥% من أفراد العينة أن ذلك النظام لا يصلح فى دول العالم الثالث لانخفاض الوعى السياسى عند المواطنين.

(ب) رأى ٢٧% من أفراد العينة: أن نظام الاستفتاء الشعبى فى دول العالم الثالث هو نظام خادع، لأنه يضفى نوعاً من المشروعية الصورية علىتصرفات، أو شخص رئيس الدولة، إذ أن أغلب الناس يوافقون على أى شىء يطلبه الرؤساء منهم أو يعرضونه عليهم، دون تفكير كاف او اكتراث بتحرى وجه المصلحة أو حتىالصدق فى القول.

(جـ) رأى ٢٦,٥% من أفراد العينة: أن الاستفتاء الشعبى نظام ممقوت عند استعماله فى دول العالم الثالث لعدم الثقة فى نتائجه، وذلك لأن الحكومات هى التى تعلنها، والحكومات ليست محل ثقة بالنسبة للأفراد.

(د) وقالت نفس النسبة السابقة: أن نظام الاستفتاء فى دول العالم الثالث ــ فى تطبيقه ــ يعد نظاماً غير جدى لسيطرة الحكومات على وسائل الإعلام. إذ لا تظهر لعامة الناس من خلال هذه الوسائل إلا وجهة نظرها المؤيدة لموضوع الاستفتاء المطلوب، ولا يسمح لوجهة النظر المقابلة، أو المعارضة له بالتعبير عن نفسهاــ حتى تغدو الصورة كاملة أمام المواطنين، فيختارون بين الموافقة والرفض، وهم على بينة وهدى من الأمر المطروح للاستفتاء.

(هـ) ورأى ١١% من أفراد العينة: إن نظام الاستفتاء الشعبى ضار لأنه لا يسمح للبرلمان بدراسة موضوعه إذ أن المواطنين الذين يصوتون على موضوع الاستفتاء، ويضفون عليه الشرعية المطلوبة يقومون بذلك دون دراسة كافية لذات الموضوع، على الرغم من أنه لو عرض على البرلمان بدلاً من عرضه على الاستفتاء لكان محلاً للدراسة والبحث والمناقشة قبل البت فيه. =

٤- عدم وفرة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار: لأن سلامة وفعالية القرار السياسى تعتمد على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التى سيبنى عليها

= وقد خلص الدكتور/ ماجد الحلو فى نهاية كتابه المشار إليه آنفاً إلى أن نظام الاستفتاء الشعبى لا يمكن إعتباره شراً أو خيراً فى ذاته، وإنما يتوقف تقويمه وثقله فى الميزان على توفر أو تخلف مقوماته وعوامل نجاحه فهو يمكن أن يكون وسيلة فعالة من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة كما يمكن أن يكون أداة خطيرة من أدوات الديكتاتورية المنكرة أو هو إذا شئنا القول: سلاح حاد يمكن أن يستخدم فى الدفاع عن الديمقراطية والذود عنها، كما يمكن أن يستخدم فى القضاء عليها والفتك بها.

وقد خلص من تلك المقدمة إلى التقرير بأن نظام الاستفتاء نظام غير محبذ فى الدول غير المتقدمة، لأنه يستخدم فى الغالب أداة طيعة لديكتاتورية مقنعة لا سند لها فى حقيقة الأمر غير موافقات شعبية صورية، إذ يسهل على منظم الاستفتاء أن يحصل على التأييد الشعبى الظاهر لشخصه وسياسته، والتغلب على العقبات القانونية، والمعارضة الوطنية التى تعترض على طريقة حكمه. وذلك باختيار الوقت الملائم للاستفتاء، وتكريس وسائل الدعاية والإعلام لتأييد وجهة نظره، إلى غير ذلك من الوسائل التى قدتصل إلى حد تزييف نتائج الاستفتاء لإعلاء كلمته، وادعاء شعبيته. وترتيباً على ما تقدم فضل تطبيق نظام الحكم النيابى الخالص فى الدول النامية، لأن هذا النظام يمكن الطلائع الشعبية الواعية من فهم الأمور ومعالجتها معالجة رشيدة، وبهذاتتحقق الديمقراطية، وتصان الحقوق والحريات.

راجع: ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبى بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، بدون) ص:٣٨٦:٣٨٤، ص:٤٦٨-٤٦٩.

وهذا هو عين ما عناه الدكتور/ عبد الحميد متولى، حيث قرر أن قيمة الاستفتاء تتوقف على مدى نضوج الوعى السياسى لجمهور الشعب.

راجع: عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٢١٣.

وكذلك صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٨٥.

القرار[١]. فمن الصعب مناقشة موضوع دون أن يكون لدى الشخص خلفية متكاملة أو مفصلة عنه، فالمعلومات الضعيفة تحد من كفاءة صانع القرار، مما يعزز بالتالى من قوة المعارضة، ومقابلة القرار بالإهمال المتعمد[٢].

وقد أكدت معظم الدراسات والأبحاث التى تناولت النظم السياسية فى الدول النامية أن معظم الأجهزة الإدارية فى هذه الدول تعانى من نقص فى المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات وعدم دقتها أو حداثتها، وعدم توفر الأساليب العلمية الحديثة للحصول على المعلومات وتنسيقها وحفظها[٣].

٥- التأثير السلبى لوسائل الإعلام والتعليم والأسرة: إن الواحدية فى الرأى التى يقوم عليها النظام السياسى فى معظم بلدان العالم الثالث قد سخرت وسائل الإعلام، والتعليم حول الأهداف التى تخدم التوجه السياسى القائم، فعملت هذه السياسة فى اتجاه مضاد للاتجاه الأصيل الذى يخدم القيم

---

[١] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق ص:٣٢٥.

[٢] هيلقا دومند، القرارات الفعالة، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد القبلان (بدون) ص: ١٢٩.

[٣] ففى احدى الدراسات الميدانية التى قام بها ــ معهد البحوث التابع لمنظمة الأمم المتحدة بالاشتراك مع خبراء منظمة العمل الدولية حول عملية اتخاذ القرارات فى ٤٥ دولة نامية فى السنوات الأخيرة اتضح أن ٧٦% من الحالات تتخذ قراراتها بناء على بيانات ومعلومات ــ فى كثير من الأحوال ــ غير كافية، وأنه حتى فى حالات توفر البيانات والمعلومات فقد لا يتم تنظيمها وتحليلها وصياغتها بالشكل الذى يؤدى إلى الاستفادة منها بصورة مناسبة.

- أحمد حسنى، مدخل متكامل للتدريب الإدارى، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتدريب الإدارى المنعقد فى القاهرة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فبراير ١٩٧٦.

الاجتماعية البناءة التى يؤمن بها العقل الجمعى، بما فى ذلك القيم السياسية وقد عمق من الآثار السلبية لهذه السياسة ذلك النمط التربوى الأسرى الذى لا يخدم الوعى السياسى العام فى دول العالم الثالث.

فمما لا شك فيه أن وسائل الإعلام ــ بمختلف أنواعها ــ تؤدى دوراً كبيراً فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية إيجاباً وسلباً، ولكن الجوانب السلبية تطغى على الجوانب الايجابية، حيث تتسم أجهزة الإعلام الرسمية بالسمات الآتية[١]:

أ- سيطرة الدولة على كل المعلومات وهذه السيطرة جعلت المواطن العربى لا يتلقى من المعلومات إلا ذلك القدر الذى تعطيه له السلطة، وهذه الأخيرة لا تعطيه إلا ذلك القدر المشوه الذى يخدم توجهها الواحدى فى الرأى السياسى.

ب- المركزية الإعلامية التى كثيراً ما تؤدى إلى تزييف الوعى السياسى للمواطنيين عن طريق تبرير سياسات السلطة، أيا كان نصيبها من الصحة، وصرف الناس عن الاهتمام بمشاكل المجتمع الكبرى، فهى لا تثير نقاشات جادة حول القضايا العامة وتشرك المواطنين فيها، كما أنها لا تلقى اهتماماً ما يذكر ببث القيم أو طرح النماذج السلوكية التى تغذى الممارسة الديمقراطية السليمة.

جـ- كما أنها تتحدث إلى الناس ولا تتحدث معهم، إذ تنقل رسائل القمة إلى القاعدة، دون القيام بالتغذية العكسية بمعنى: نقل ردود أفعال القاعدة إلى القمة حتى يتم التفاعل بين الحاكم والمحكوم فى رؤية قضايا المجتمع.

---

[١] أنظر فى ذلك:

- جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ١١٤
- كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٧٧.
- حسن صالح سميع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٤٨٧.

د- إسناد السياسة الإعلامية وإداراتها إلى مجموعة من الأفراد الذين قد تربطهم صلة وثيقة بالعناصر الحاكمة فقط، ومن ثم فلا يعنى هذه المجموعة سوى تغطية أخبار السلطة، والرموز والعائلات الكبرى المرتبطة بها.

هـ- عدم وجود مصادر بديلة للمعلومات فى ظل السيطرة الإعلامية المحكمة من قبل الحاكمين، وهو الأمر الذى أدى إلى توسيع فجوة الثقة بين القمة والقاعدة. وهذا السبب قائم بذاته فى وجود وانتشار اللامبالاة وعدم الاهتمام بشؤون السياسة والحكم بالنسبة للسواد الأعظم من أفراد شعوب العالم الثالث.

و- بالإضافة إلى السمات السابقة للإعلام فى دول العالم الثالث فإن السلطة توجه دور المسجد بما يخدم توجهها السياسى، فتقوم هى بتعيين الخطباء والمرشدين، وتوجههم بحيث لا يخوضون فى قضايا الحرية السياسية والعدل الاجتماعى، ويتخيرون من الأدلة الشرعية ما يغرس فى نفوس عامة الناس الخنوع والخضوع للسلطة، ويتركون القيم السياسية التى حض عليها الشرع فى السياسة الشرعية بالنسبة للحاكم والمحكوم على حد سواء.

وإذا انتقلنا إلىالمدرسة كمؤسسة مهمة من المؤسسات الفاعلة والمؤثرة فى التنشئة الاجتماعية والسياسية نجد أنها تسهم فى غرس القيم السياسية التى لا تخدم الحرية السياسية الحامية للحقوق والحريات العامة.

فكتب التاريخ والتربية الوطنية لا تتضمن من المفهومات ما يغرس وينمى الشعور الديمقراطى الأصيل فى عقل التلميذ، بل على العكس تتضمن تلك الكتب الكثير من المفهومات التى تخدم التوجه السياسى القائم، وتخلط

بين الدولة، وشخص الحاكم، فإذا تغير النظام السياسى القائم تغيرت معه المفهومات السياسية التربوية بما يخدم الوضع الجديد[١].

وكقاعدة عامة تؤدى الأسرة العربية دوراً غير مباشر فى عملية التنشئة السياسية، فالنمط التربوى للأسرة العربية، ومعاييرها فى الثواب والعقاب، ونمط السلطة فيها، وأسلوبها فى اتخاذ القرارات.. كل هذه الأمور غالباً ما تكوّن لدى الفردمجموعة من الاستعدادات والتصورات، والمعايير التى قد تؤثر بشكل غير مباشر فى سلوكه ووعيه السياسى[٢].

رابعاً: العوامل السياسية

١- الانفراد بالرأى

إن رئيس الدولة فى غالبية دول العالم الثالث هو مركز القوة والسلطان، يزاول سلطته دون رقابة جدية من أية هيئة[٣]، وتلك السلطة الكلية يباشرها فى السياسة الخارجية[٤].

إن الرئيس فى تلك الدول ذو سلطة استبدادية[٥] يتولى جميع السلطات – بطريقة غير شرعية – ويملى أوامره وقراراته السياسية، ولا يكون أمام المواطنين سوى الخضوع والطاعة[٦].

---

[١] نادية حسين سالم، التنشئة السياسية للطفل العربى (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٥١، مايو ١٩٨٣) ص:٦٢.

[٢] كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص:٧٦.

[٣] عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:١٨.

[٤] غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر (بيروت: منشورات عويدات،١٩٨٢) ص:١٠٨.

[٥] Gonidec P.F., les systemes politiques ofricains (paris:1978) P:251.

[٦] إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، مرجع سابق، ص:٦٢.

فالحاكم أب للجميع أو هو "كبير العائلة" وهذا يعنى أن من حقه أن يحكم حكماً استبدادياً، لأن الأب لا يجوز ــ أخلاقياً ــ معارضته، ولا الاعتراض على أوامره، فقراره مطاع واحترامه واجب على الجميع[١].

والواقع أن الحاكم الذى يبرر حكمه"بأبوته" للمواطنين يعاملهم كما يعامل الأب أطفاله، على أنهم قصّر أو غير قادرين على أن يتخذوا قرارهم بأنفسهم، ومن هنا كان من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفوا لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقية[٢].

٢- ضعف الوعى السياسى

مما لا شك فيه أن القرارات السياسية ليست مجرد صيغ قانونية يعبر عنها من خلال هياكل ومؤسسات رسمية وشعبية فحسب، ولكنها ــ قبل وبعد ذلك ــ مجموعة من القيم والمشاعر المنفعلة والفاعلة التى تشجع على الممارسة الفعلية الرشيدة، سواء من جانب الحاكم، أو من جانب المحكوم.

---

[١] إن من الخطأ تشبيه السلطة السياسية فى الدولة بالسلطة الأبوية فى الأسرة، فهذه الأخيرة شخصية ترتبط بأشخاص رب الأسرة وأفرادها، أما السلطة السياسية فهى مجردة ودائمة، أى أن السلطة الأبوية تزول بوفاة رب الأسرة، أو ببلوغ الأطفال سن الرجولة والاستقلال بأنفسهم. أما السلطة السياسية فهى دائمة رغم تعاقب الأشخاص الذين يمارسونها، كما أن رب الأسرة لا يستطيع أن يتخلى عن سلطته، بينما للحاكم أن يتنازل عن الحكم وقتما شاء.

- راجع ذلك: ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠) ص: ١٠٥. وكذلك امام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص:٥٣.

[٢] إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص:٥٣.

وإذا كان من المهم أن توحد الهياكل والمؤسسات الرسمية والشعبية التى تطل منها القرارات السياسية لتضبط حركة النظام الاجتماعى، فإن الأهم من ذلك هو وجود الانسان المشبع بالقيم والمشاعر الديمقراطية، سواء أكان على كرسى الحكم، أم فى ساحة المعارضة، وهذا هو ما تفتقده معظم شعوب وحكومات دول العالم الثالث[١].

فالرأى العام فى هذه الدول ــ غير مهتم ولا يحاط علماً بما يدور حول الموضوعات السياسية الخارجية أو الداخلية، وذلك لأسباب قد تكون اقتصادية أو اجتماعية بالإضافة إلى ذلك فإنه حتى معظم الأفراد الذين لهم آراء فعالة عن الموضوعات السياسية فإنهم لا يعبرون عنها[٢]. وينعزلون بدرجة أو بأخرى عن مشكلات مجتمعهم ويعزفون عن المشاركة فيها[٣]. ومن ثم يقفز إلى منصة الحكم من هو ليس بأهل لتحمل المسئولية، وليس بقادر على اتخاذ القرار.

٣- الانفصام بين الحاكم والمحكوم

إن من أهم أسباب أزمة القرار السياسى عدم الالتقاء بين الحاكم والمحكوم[٤]، إن الانفصام بين الشرعية الرسمية، والشرعية الشعبية لابد وأن يحدث أمرين[٥]:

---

(١) حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٧٥.

(٢) عبد الخبير محمود عطا، خصائص صنع القرار السياسى فى المجتمع اليابانى، مرجع سابق، ص:١١٣.

(٣) أحمد العلى، المشكلات التى تواجه دول العالم الثالث، محاضرة ألقيت فى الندوة الدبلوماسية السابعة، بوزارة الخارجية، بدولة الإمارات العربية، ١٩٧٩).

(٤) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة فى العالم العربى (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٤) ص:١٣.

(٥) نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى (القاهرة: مكتبة الملك فيصل، ١٩٨٥) ص: ٤٢٦.

الأمر الأول: وهو ما يطلق عليه اصطلاح "تسرب القوة" أو "تسرب السلطة" ويحدث ذلك حينما يوجد نص قانونى يخول للسلطة السياسية القيام بعمل معين، ولكن ذلك النص لا يمكن تطبيقه. وبذلك يعجز صاحب السلطة عن تنفيذ بعض القرارات أو القوانين وذلك لعدم شرعيتها من ناحية مخالفتها للقيم الاجتماعية، وإن كانت لتلك القرارات شرعيتها المعتبرة من وجهة نظر الشرعية الرسمية.

الأمر الثانى: وهو ما يطلق عليه اصطلاح[١] "تدهور قيمة السلطة" ويحدث ذلك عندما يعمد صاحب السلطة إلى فرض تلك القوانين أو القرارات بالقوة، مما يؤدى إلى انحطاط السلطة فى نظر الجماعةوعدم احترامها لرموزها ولسياساتها، ويترتب على ذلك تحديها لها رغم ما توقعه على أفرادها من جزاءات.

وإذا نظرنا إلى دول العالم الثالث فسوف نجد أن ذلك العداء المستحكم بين السلطة والتنظيمات الشعبية هو عداء معبر عن ذلك الانفصام وعدم الالتقاء بين الشرعيتين: الرسمية والشعبية[٢].

٤- عدم استقرار الأنظمة السياسية

إن عدم استقرار الأنظمة السياسية فى دول العالم الثالث أصبحت ظاهرة واضحة خلال ما شهدته معظم هذه الدول من انقلابات عسكرية واضحة، وبدلاً من أن تعمل هذه الانقلابات على إحداث تغيير وتطوير فى

---

[١] سليمان الطماوى، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الاسلامى (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٦) ص: ٧.

[٢] حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص:٤٩٤

الأساليب البيروقراطية الموجودة فإنها أسهمت إلى حد كبير فى تدعيمها وتكريسها سواء من حيث بنائها أو من حيث أساليب ممارستها للعمل والمفاهيم التى قامت عليها.

وهذا الوضع أفقد القرارات السياسية فى هذه الدول استقرارها واستمراريتها، وخلق المشاكل الاجتماعية والنفسية للمشاركين فى صنع القراروفى تنفيذه وترتب على ذلك عدم توفر الطمأنينة والاستقرار للقيادات السياسية من ناحية، وعدم قدرة القيادات الجديدة التى تتولى مراكزها فى مراحل التغيير من التحكم فى عوامل التغيير أو التلاؤم معها[١].

يضاف إلى ذلك أن جو الانقسامات السياسية والاجتماعية والدينية فى دول العالم الثالث يجعل قادة هذه الدول يشعرون بعدم الأمن والاستقرار مما يؤدى إلى تخوفهم من المسئولية وترددهم أو إحجامهم عن المبادرة باتخاذ القرارات الجريئة، وإضعاف قدرتهم على حسن التقدير[٢].

٥- تحريم المعارضة

إن ثمة دولاً من دول العالم الثالث المعارضة فيها محرمة قانوناً مثل النيجر وموريتانيا وشمال نيجيريا وغانا[٣].ففى الكثير من هذه الدول كان الحاكم يعمل على التصفية السياسية أو الجسدية للمعارضين[١].

---

[١] نواف كنعان، القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص:٣٢٩.

[٢] Milne R.S., mechnistic and organic models of public administration in developing countries, administrative science quaterly, March, 1970, P:57.

نقلاً عن: نواف كنعان، القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص:٣٣٠.

[٣] عبد الملك عودة، دراسة نظام الحزب الواحد فى غرب أفريقيا، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، ديسمبر ١٩٦١، ص:٧٢٨.

هذا التكيل للمعارضة نشهده فى كثير من الدول النامية ذات الحزب الواحد ــ والتى ظهرت فيها المعارضة بعد الاستقلال لتتصدى للفساد ومظاهر الانحراف لقيادات الحزب الواحد التى أصابها الجمود لطول بقائها على القمة[٢].

ففى غينيا والسنغال وكينيا وغيرها من الدول الأفريقية نجد موقفاً إزاء المعارضة لا يختلف عما سبق ذكره. ففى كينيا أدخل دانييل موى [*] فى يونيه ١٩٨٢ تعديلين على الدستور يمنعان قيام المعارضة ويحولان كينيا إلى دولة ذات حزب واحد، وفى الوقت ذاته بدأ موى حملة قمع ضد المعارضين السياسيين متهماً "قوى خارجية" وعناصر ماركسية بالجامعة بتأجيج الثورة وكان مما يهدف إليه تعديل الدستور وتمكن البوليس من القبض على المعارضة وحبسهم دون محاكمة[٣].

ولم يكن هذا الموقف إزاء المعارضة مقصوراً على الدول الأفريقية ذات نظام الحزب الواحد فقط، بل إن ذلك شمل أو امتد إلى الدول الإفريقية ذات نظام الحزبين حيث كان حزب الأغلبية الذى يتولى الحكم يعمل بكل الوسائل على القضاء على حزب المعارضة قضاء تاماً.

---

(١) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٦.

(٢) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم فى أفريقيا (ليبيا: طرابلس، ١٩٧٤)ص:٥٠

(*) ثانى رئيس جمهورية فى تاريخ كينيا بعد وفاة الرئيس جو موكينياتا فى أغسطس ١٩٧٨.

(٣) جريدة الأهرام، العدد الصادر فى ١٩٦٨/٨/١٠ عن مندوبها فى نيروبى. ونقلاً عن: عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٣٧.

وقد بلغ الأمر فى عهد نكروما ــ فى غانا ــ إلى حد صدور قانون بتحريم المعارضة استناداً إلى أن المعارضة تلجأ إلى أساليب تضر بالوحدة الوطنية، وإلى أنها تقوم بترويج إشاعات وأخبار كاذبة وقد كان جميع زعماء المعارضة فى عهده إما فى المنفى أو فى السجون[١].

ومن الوسائل السلمية لإضعاف المعارضة أو القضاء عليها

١- ماورثته نظم الحزب الواحد من سلطات الاحتلال ــ الاستعمار ــ من الأخذ بسياسة التودد والتقرب من المعارضة باستعمال وسائل الترغيب المختلفة ــ كمنح امتيازات وراء جذب رجال المعارضة إلى الانضمام لجانب المؤيدين للحكومة. وحين تفشل هذه الوسيلة تلجأ الحكومة إلى وسائل الشدة والعنف لتغطية أوجه النقص والفساد[٢].

٢- إصدار قانون بتحريم المعارضة، كما حدث فى غانا، وذلك بعد إدخال تعديل على الدستور يتيح لحزب الميثاق الحاكم العمل على استصدار هذا القانون الذى أدى إلى القضاء على المعارضة تماماً[٣].

٦- ضعف الأحزاب

إن القادة العسكريين حين يتبوءون مقاعد الحكم بعد القيام بحركة ثورية أو انقلابية نجدهم ينظرون عادة نظرة عداء إلى الأحزاب، باعتبار أن عليها يقع جانب من المسئولية مما كانت تعانيه البلاد من استبداد أو فساد قامت تلك الحركة الثورية من أجل القضاء عليه. فنجدهم عقب نجاح حركتهم

---

[١] محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم فى أفريقيا، مرجع سابق، ص:٥١.

[٢] عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٣٩.

[٣] محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم فى أفريقيا، مرجع سابق، ص:٥٤.

وبلوغهم كراسى الحكم يقررون إلغاءها. ثم بعد حين من الزمان يتبينون أهميتها بل وضرورتها، فإذا بهم يعيدونها إلى الحياة السياسية[١].

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى ما كانت عليه الأحزاب فى دول العالم الثالث من الضعف الذى يرجع إلى عدة عوامل[٢]:

١- الضغط الذى يزاوله رجال الحكم على المواطنين للالتحاق بالحزب، وذلك ما يفسر لنا كيف ينتقل الفرد من حزب لآخر فى يسر ودون حرج، وذلك فى الدول التى تسمح بتعدد الأحزاب.

٢- إن الجماعة ــ لا الفرد ــ هى التى تلتحق بالحزب، والجماعة التى يعد الفرد اليوم أشد التصاقاً بها هى ــ كما كان الشأن فى الماضى ــ العائلة، وأحياناً هى الجماعة الدينية التى ينتسب إليها.

وفى هذه الحالة فإنه لا يمكن الادعاء بأن ثمة التزاماً شخصياً سياسياً بين الفرد وقادة الحزب، إنه إذا كان ثمة التزام فهو التزام رئيس الجماعة أو العشيرة إزاء أولئك القادة، لأنه التزام فرض عليه، وليس التزاماً سعى أو مال إليه.

٣- إن الأحزاب فى دول العالم الثالث تعانى من الانشقاقات الداخلية، أو التصدع أو هو ما يؤثر بدوره على المشاركة فى صنع القرار السياسى ويفسر أسباب ضعفها[٣].

---

[١] جان لاكويتر، وجان بومبيه، الدول النامية فى الميزان، ترجمة فوزى عبد الحميد، مراجعة جلال صادق (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٢) ص: ٨.

[٢] عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٢٣.

[٣] عبد الخبير عطا، خصائص صنع القرار فى المجتمع اليابانى، مرجع سابق، ص: ٦٤.

٤- إن غالبية أحزاب دول العالم الثالث لم تبلغ بعد مرحلة النضج السياسى، فإلى جانب أنها لا تعرف للأن الاستقرار الداخلى، فهى لم تحاول وضع سياسة واضحة تعمل بمقتضاها.

٥- يرتبط بذلك أيضاً ضعف الموارد المالية للأحزاب، مما يضطر الأحزاب إلى التماس المساعدات المالية من المؤسسات الصناعية أو التجارية أو النقابية، ومن شأن هذا أن يخضع الأحزاب لسيطرة خارجية لا تتفق مع السياسة الأساسية للحزب[١].

من هنا فقد فشلت أكثر الأحزاب فى خلق الوعى بالمفهوم الحزبى السليم، فهيكلها الإدارى بسيط بساطة بدائية، وطابعها فردى، ويمسك بالسلطة الفعلية فيها فئة تلتف حول زعيم برلمانى يدعى الكارزمية فى أغلب الأحيان، مما ينزل بالنظام الحزبى إلى نوع من الأوتوقراطية[٢].

وهكذا تنحسر اهتمامات الأحزاب عن المشاكل السياسية والأمور العامة، ويتقلص دور الأيديولوجيات والعقائد ليرتفع دور المصالح والمنافع الخاصة، ومن ثم تسنح الفرصة لسيطرة الصراع والتطاحن والوصول إلى كرسى الحكم والاحتفاظ به، وهى فى سبيل ذلك تحاول إرضاء سلطات بيدها مقاليد الأمور مما يخرجها تماماً عن الممارسة الحزبية الصحيحة.

---

[١] عبد الخبير عطا، خصائص صنع القرار فى المجتمع اليابانى، المرجع السابق، ص:٨١.

[٢] عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،١٩٨٥)، ص:٧٥.

٧- جماعات الضغط

إن ثمة جماعات تستهدف الضغط على السلطة الرسمية بقصد التأثير عليها فى مجال إصدار القرارات السياسية، ومن شاكلة هذه الجماعات النقابات العمالية ومنظمات الشباب، والهيئات الدينية، والجماعات المذهبية، كالجماعة التى تنشأ بقصد مكافحة التمييز العنصرى[١].

إن من ثنايا هذه الجماعة يشترك المواطن فى الحياة السياسية على مقتضى اتجاهات الجماعة وأغراضها متخذاً من الجماعة وسيلة أقوى للتأثير على السلطة الرسمية وتوجيهها فى إصدار القرارات السياسية بما يلائم مزاج الجماعة السياسى[٢].

وجماعة الضغط هى جماعة تستهدف الصراع من أجل التأثير على السلطة التنفيذية بحيث تأتى قراراتها متجاوبة مع مصالحها[٣]. وقد تسعى الجماعات إلى تأييد بعض المرشحين المؤيدين لأرائهم كما تعير اهتماماً كبيراً لتعبئة الرأى العام وتوجيهه فى كثير من الأحيان إلى تحقيق أهدافها، ولا شك أن هذه الجماعات قادرة بما لديها من موارد مالية كبيرة على هذا التوجيه، وتلجأ الجماعات إلىاستخدام الوسائل التى تؤثر فى الرأى العام، مثل إصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات، وإلقاء المحاضرات، وما إلى ذلك من مختلف وسائل الاتصال بالرأى العام، فإذا ما تحقق لها اقتناع الرأى

---

(١) طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص:٢٣٥.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، مرجع سابق، ص:٢٨٦.

العام بقضيتها حثته على كتابة الرسائل والبرقيات للمجلس أو الحكومة ، حتى يتم التعديل المطلوب لمشروع قانون، او لسياسة حكومية[١].

إن عمل هذه الجماعات يتكيف وفقاً لعادات وقيم القطاع المختص الذى يستطيع تحقيق مطالبها[٢].ويرى مشيلز أن ضبط سيطرة الأقلية بواسطة الأغلبية أمر يصعب تحقيقه، ويؤكد ذلك فى قوله: لقد سخر التطور التاريخى من جميع المقاييس التى كيفت للحيلولة دون الأوليجاركية أو لمنعها. وإذا سنت القوانين من أجل سيطرة القادة، فالقوانين هى التى تضعف تدريجياً وليس القادة[٣]. وتفقد الجماهير فى العادة النظام الذى يمكنها من محاسبة القادة، فضلاً عن افتقادها للقوة الحقيقية التى تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذى يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية المجتمع[٤].

---

(١) نفس المرجع السابق، نفس الموضع. وكذلك:
اسماعيل سعد، المجتمع والسياسة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥)، ص:٢٤٨.

(٢) جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: منشورات عويدات،١٩٨٣)، ص:٧٣.

(٣) Michels R., Political Parties, Asociological study of the oligar chical tendenies of Modem Democracy. Trans. By Eden and cedar paul (N.Y.: the free press, 1962)P.P.308-309

(٤) اسماعيل سعد، المجتمع والسياسة، مرجع سابق، ص:٢٤٩.

خامساً: العوامل الشخصية

١- طول مدة الحكم

يقول اللورد أكتون Acton: إن السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة"، ويقرر الأستاذ ميشيل[*] أن الأغلبية الكبرى من زعماء وقادة الحركات السياسية فى مختلف البلاد، ومن ساسة الدول، قد بدأوا حياتهم السياسية تسيطر عليهم النزعة المثالية: نزعة التضحية فى سبيل مبادئ صمموا أن يحيوا من أجلها، وأن يفنوا فى سبيلها، فإذا تولوا سلطان الحكم وجمعوا السلطة المطلقة بين أيديهم، وأصبحت كلمتهم وحدهم هى العليا أصبحت أحياناً الكلمة السفلى للحق والعدالة والصالح العام، ذلك لأن السلطة لعبت برؤوسهم نشوتها فأسكرتها، وعبثت شهوتها بنفوسهم فأفسدتها[١].

إننا نرى ــ كما يقول لاسكى[*] ــ أن الأغلبية أحياناً تتجه نحو حزب معين نتيجة لنفورهم من حزب الوزارة، وذلك بسبب أن الوزارة ظلت فى الحكم أمداً طويلاً، ولذلك يعمد الناخبون لانتخاب رجال الحزب المعارض للوزارة[٢]. وليس هذا الكلام بغريب عن دول العالم الثالث.

---

[*] هو أستاذ إيطالى بجامعة تورين Turin، وقد ذكر ذلك وبينه تفصيلاً فى كتاب له عن الأحزاب السياسية، وضعه عام ١٩١٢، وترجم إلى كثير من اللغات الأجنبية فى القارة الأوربية.

عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٥٦٠.

[١] نفس المرجع، نفس الموضع.

[*] أستاذ بمدرسة العلوم السياسية والاقتصادية بلندن، وقد كان الرأس المفكر لحزب العمال البريطانى قبيل وفاته فى الأربعينيات.

[٢] عبد الحميد متولى، المفصل فى القانون الدستورى (الإسكندرية: مطبعة دار نشر المعرفة، ١٩٥٢) ص:٣٩٦.

إن تمسك الرئيس ــ أو الحزب الحاكم ــ بالحكم لفترة طويلة فى الدول النامية، يجعل الصدأ يزحف إلى نشاط الحزب وزعمائه، وقراراته، وأساليب عمله وذلك لطول بقائهم على القمة، مما يضعف نزعتهم المثالية، ويصيبهم بالجمود، وذلك مالم يكن على رأس الحكم شخصية قوية مثل نهرو فى الهند[١].

٢- بطانة السوء

الميدان السياسى ــ فى كل زمان ومكان ــ يجذب إليه فريقين مختلفين: أحدهما: تغلب عليه النزعة المثالية[٢]،والثانى تغلب عليه نزعة النفعية ــ المنافقون والوصوليون والسياسيون المحترفون ــ وهؤلاء هم الغالبية فى الميدان السياسى[٣].

وهؤلاء يكثر عددهم ويعلو شأنهم فى الحكومات العسكرية فى دول العالم الثالث،حيث نجد أن القادة بحاجة إلى ما ينثره أولئك المنافقون حولهم من أكاليل الإطراء والتمجيد لعبقريتهم، مما يجعل القادة يضيقون بالمعارضين الذين ينكرون عبقريتهم، فيتخذون ضدهم قرارات جنونية مثل قرارات السادات فى سبتمبر ١٩٨١ باعتقال ١٥٠٠ من معارضيه، وإلغاء كبرى صحف المعارضة وذلك بدون تحقيق سابق.

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع، عبد الحميد متولى نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٧٦.

(٢) المزيد من التفصيل عن الشخصيات الممتازة على رأس إداة الحكم راجع: عبد الحميد متولى، الحريات العامة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥) ص: ١٠٢ وما بعدها.

(٣) جيز Jeze، المبادئ العامة للقانون الإدارى، ط٣، باريس،١٩٣٥،ص:٤١٥. ونقلاً عن عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٥٦٥.

فإذا كان ماركس قد رأى أن "الدين أفيون الشعوب"(*) فإن بطانة السوء ــ فى الدول النامية ــ هى أفيون الحكام، أى أنها بمثابة مخدر لهم[١].

فهذه البطانة تجعل الحاكم يظن بل ويعتقد أنه يسير دائماً إلى الأمام وفى أمان، وأن قراراته وتصرفاته جميعها تسودها كلها العدالة والقانون، وأن الشعب فى نعيم وازدهار، بينما هو فى الواقع على حافة الانهيار وذلك بسبب أخذه بمبدأ "أهل الثقة فوق أهل الكفاءة"[٢].

تعقيب:

قد تعانى بعض الدول من خلل واضح فى بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، ومع هذا قد لانجد لديها أزمة واضحة فى القرارات السياسية: فالهند مثلاً ليست أكثر نمواً من بعض دول العالم الثالث كلها، ومع هذا فلا وجه للمقارنة بين النظام السياسى الهندى المزدهر، وبين بعض النظم السياسية فى دول كثيرة من دول العالم الثالث.

كذلك فإن بعض النظم السياسية العربية يرتفع فيها متوسط دخل الفرد إلى درجة تقترب أو تساوى أو تزيد عن دخل الفرد فى الدول الإسكندنافية، ومع ذلك فإن حجم المشاركة فى هذه الدول يقل كثيراً عن مساحة المشاركة فى الدول الإسكندنافية[٣].

(*) وهذا غير صحيح لأن الدين غذاء روحى للشعوب، والشعوب بحاجة إلى غذاء روحى كحاجتها إلى الغذاء المادى كما يقول الفيلسوف الألمانى شفيتسر.

(١) عبد الحميد متولى، المفصل فى القانون الدستورى، مرجع سابق، ص:٤٠٠.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع: عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٥٦٧-٥٦٨.

(٣) حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٦٨.

لذلك يجب أن لا يفهم أن ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية سوف يتبعه بالضرورة ضعف فى مساحة المشاركة السياسية لأن ذلك سوف يؤدى إلى التعدى على حقوق الأفراد وحرياتهم، ويمنح النظم السياسية المغلقة حجة لتفسير وتبرير تقليص حجمها فى المشاركة.

أن تأمين المشاركة السياسية داخل المجتمعات بصفة عامة، والمجتمعات الفقيرة بصفة خاصة شرط أساسى لإحداث عملية التنمية المتكاملة. فإذا كان التقدم الاقتصادى والاجتماعى يحتاج إلىتعبئة ووعى سياسيين، فإن ذلك لن يتم بالصورة المرجوة إلا فى المجتمعات التى يكون الإنسان فيها حراً، وشاعراً بذاته، فيتمتع بحضور فعلى مع الجماعة السياسية[١].

---

[١] الصادق شعبان، الحقوق السياسية للإنسان فى الدساتير العربية، بحث منشور بمجلة: المستقبل العربى، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧ص:٤،٥..

الفصل الثالث

عـــلاج الأزمـــة

الفصل الثالث

علاج الأزمة

تمهيد:

إذا كانت البداية المنهجية قد فرضت علينا رصد أسباب أزمة القرار السياسى، فإن النهاية المنهجية تسوقنا إلى ضرورة البحث عن حل أو مخرج لهذه الأزمة.

لقد حاول مفكرون كثيرون، لا سيما هؤلاء الذين ينتمون إلى دول العالم الثالث لأنهم الأقرب إلى الإحساس بالمشكلات، ومن ثم فهم الأقدر على تشخيص الحل والعلاج، وبالمثل تنوعت الاتجاهات التى تقترح العلاج حسب الخلفية، الثقافية والحضارية التى عايشها المفكر، إلا أنها على أية حال يمكن أن تكون منطلقاً لخطة عامة للعمل، طالما أن المجتمعات النامية تشترك أغلبيتها فى خصائص معينة، وفى هذا الصدد يمكن تلخيص الأسلوب الذى يمكن اتباعه فى حل أزمة القرار السياسى فى النقاط الآتية:

أولاً: إعادة البنيان القومى

إن إعادة البنيان القومى لتلك الدول بحيث يتفق مع الحقائق البشرية والتاريخية والجغرافية يعيد إلى هذه الشعوب ذاتيتها، ويقضى على كثيرٍ من أسباب الفرقة والضعف ويعوض تلك الشعوب الكثير من النقص الذى تعانيه فى أجهزتها الفنية، وفى رجالاتها. وأن تدرك عملية البناء هذه إدراكاً واعياً ضرورة إعادة النظر فى التراث الثقافى لتلك الشعوب من ناحية وأن تؤمن بالعلم الحديث من ناحية أخرى، وأن يصاحب ذلك كله إيمان بقضية العدل الاجتماعى والعمل المنتج[1].

---

[1] يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة مرجع سابق ص: ٢٧٢.

وإذا كانت مثل هذه الحلول تقف دون تحقيقها أماد طويلة من الوقت، فإن هناك اتجاها يحاول أن يجد الحل فى الممارسة الواقعية لفلسفة النظام، حيث يذهب إلى أن التجربة هى التى تؤدى إلى الوضع الصالح[١]، ويبدو أن ذلك الاتجاه تأثر إلى حد بعيد بنظرية أرنولد توينبى فى التحدى والاستجابة حين رفض إرجاع التطور الحضارى إلى القدرات البيولوجية الخاصة للشعوب أو البيئات الجغرافية المناسبة، وردّه إلى القوة الإبداعية المحركة التى تخلقها الظروف المجتمعيةُ الصعبة[٢].ولكن لابد وأن نلفت النظر إلى أن عنف التحدى وشدته قد يؤديان إلى إجهاض المحاولة فى بدايتها، ثم إن الاستجابة قد لا تكون فى مثل قوة التحدى، ومن ثم فلن تفلح المحاولة سوى فى إحداث نكسة قد تعصف بالنظام كله[٣].

ثانياً: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن التخلف الاقتصادى الاجتماعى يجعل الفرد منشغلاً بإشباع حاجاته الأساسية، فتستغرق وقته وطاقته، فلا تترك له الوقت اللازم والكافى للمساهمة فى الحياة السياسية وعلى عكس هذا الوضع يوفر التقدم الاقتصادى والاجتماعى الظروف الملائمة للتقدم المعرفى اللازم لاشتراك الفرد فى العملية السياسية[٤].

---

[١] عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية مرجع سابق ص:٧٩.

[٢] Toynbee A., A study of History, Abridgement of vols I-VI by D. somervell (Loford: University Press, 1962) P:750.

[٣] عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص:٨٠.

[٤] سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٩.

إن للوضع الاجتماعى للمواطن أثراً فعالاً فى تشكيل اتجاهاته السياسية، ومن ذلك مكانته الاقتصادية، وطبيعة الدخل الذى يعتمد عليه، والطبقة الاجتماعية التى ينتمى اليها، وعقيدته الدينية[١]. والتربية السليمة والتعليم[٢]. بل إن أىّ من هذه جميعاً قد يكون كافياً بذاته لتشكيل اتجاهات المواطن[٣].

إن المشاركة السياسية تختلف من شخص لآخر بل ومن طبقة لأخرى، ومن المعروف أن الأشخاص أصحاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى يميلون إلى المشاركة بقدر أكبر من أصحاب المكانات الأقل، وذلك بغض النظر عن المجتمعات التى يعيشون فى ظلها أو الأنظمة السياسية التى ينضوون تحت لوائها[٤].

إن التقدم الاقتصادى يجعل الأفراد يعيشون فى مستوى مرتفع، وهذا الانتعاش الاقتصادى لابد وأن يلقى بظلاله الوارفة على الحياة السياسية داخل المجتمع، لما يؤدى إليه من تخفيف التوترات الاجتماعية بين طبقات المجتمع وفئاته[٥].

---

[١] طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص:٢٣٣.

[٢] صالح حسن سميع، أزمة الحريةالسياسية، مرجع سابق،ص:٢٣٣

[٣] طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص:٢٣٣.

[٤] Dalen V., and Zeigler, Introduction to Political science (New jersey: prentice Hall, Inc. Englewood cliff, 1977)P:130.

[٥] سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص: ٤٧.

وفى مثل هذا الجو يتبلور نوع من الاتفاق الجماعى على الأسس الرئيسة للمجتمع، تتعايش فى ظلها الفئات والطبقات الاجتماعية[١]. وبهذه الكيفية يتحول المجتمع من مجتمع قائم على الصراع Sociele Conflictuelle إلى مجتمع قائم على الاتفاق Sociele Consensuelle وهذا الأخير هو الإطار الملائم لبلورة وصياغة القرار الأمثل[٢].

إن التطلع السياسى لن يؤتى ثماره إلا إذا واكبه إصلاح اقتصادى واجتماعى، ومن المعروف أن التخطيط السياسى يجهضه الاقتصاد المتخلف والنظام الاجتماعى المتردى، ولعل هذا هو ما جعل رجال الفكر السياسى يذهبون إلى القول بأن ظاهرة التنمية هى مشكلة سياسية فى المقام الأول، حيث أن التنمية تخطيط، والتخطيط فى أساسه إدارة سياسية[٣].

ثالثاً: التنمية السياسية

تتمثل التنمية السياسية فى رأى كثير من الباحثين فى تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم علىتعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمى واقعى، وذلك بالإضافة إلى

---

[١] إسماعيل صبرى عبدالله، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور فى كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان، للدكتور على الدين هلال وآخرين، ص:١١٤.

[٢] صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص:٤٦٤.

[٣] عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص:٦٩.

تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع الواحد بدون أية تمييزات طبقية أو عرقية أو غير ذلك[١].

إن التنمية السياسية هى المشكلة الأولى التى لابد من تخطيها والدولة فى بداية الطريق حتى تكون الخطوات بعد ذلك أكثر نفعاً وأعمق فاعلية، وفى هذا الصدد يرى بعض السياسيين أن البداية الحقيقية لذلك تكمن فى تنشئة ثقافية سياسية، بمعنىتأصيل القيم والمبادئ السياسية لتتحول بعد ذلك إلى سلوك عملى يلتزم به القادة والمواطنين[٢].

من هنا لابد وأن ندرك تماماً أن الدولة لكى تحقق أى قدر من النجاح فى قراراتها السياسية ينبغى عليها أن تتبع وتطبق ما يلى:

١- التحرر من التبعية

يجب أن تتحرر دول العالم الثالث تماماً من كل تبعية خارجية، حيث أن ذلك هو الأساس الذى تنطلق منه العملية كلها. ونحن لا نجانب الحقيقة إذا زعمنا أن الجانب السياسى هو المحور الذى دارت حوله عملية الصراع من أول الأمر، فقد مرت هذه الدول بمراحل ثلاث: استعمار واستغلال، فكفاح ونضال، ثم تحرر واستقلال، ولذلك كان العنصر السياسى هو الغالب على تفكير قادة هذه البلدان وهم يحاولون – فى أول عهدهم وقد عادت أمور دولهم إليهم – تلمس الطريق تجاه نظام يطبقونه ونظرية يتبعونها لا سيما وهم يفتقرون إلى فلسفة معينة محددة فى هذا الصدد، وأول شروط النجاح أن

---

[١] نبيل السملوطى، بناء القوة والتنمية السياسية (الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨) ص:١٤٩.

[٢] Brewer and Ronald, Political Development and chanque (London: Macmillan, 1975) Introchuction.

تكون نابعة من واقع المجتمع وليست مستوردة من خارجه، وإلا لكان مآلها إلى الفشل[١].

٢- نضج الوعى السياسى

إن الوعى السياسى[*] الناضج والمزدهر يساعد علىالوصول إلى القرارات السياسية الرشيدة فى أقصر وقت ممكن[٢]. ونضج الوعى السياسى لا يمكن تحقيقه فى لحظة فهو يتطلب شيئين أساسيين لابد منهما حتى يتم الوصول إليه:

أولهما: فلسفة سياسية تستطيع أن تصل ببساطتها وواقعيتها إلى مستوى القاعدة الجماهيرية، وتقنعها بجدواها وفعاليتها، وقدرتها على تحقيق أهداف الشعب الكبرى فى الحرية، والمساواة، والرخاء، فيكون رد الفعل إلى الجماهير هو الاستجابة النشطة لهذه الفلسفة، والاستعداد الكامل للبذل والتضحية من أجل ترجمتها واقعاً ملموساً، تعيشه القواعد الشعبية الممثلة لأغلبية الشعب.

وثانيهما: ممارسة عملية للمشاركة السياسية تتضح فى أثنائها الرؤية الصحيحة وتبرز الاحتياجات العملية، وتتحدد وسائل ملاقاتها[٣].

---

[١] عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص:٦٩.

[*] الوعى السياسى يعنى: معرفة المواطن بحقوقه السياسية، وبمقومات النظام الاجتماعى العام، وبما يجرى حوله من أحداث ووقائع.
حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص:٤٨٢.

[٢] Ronald J.P., Democratic political theory (princeton: N.J. Princeton University press, 1979) P:236.

وكذلك: كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص:٦٥.

وكذلك: حسن صالح سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق ص:٤٧٦.

[٣] عبد الفتاح حسنين العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة، مرجع سابق، ص:٧٧

فمن الخطر على مستقبل البلاد وكيانها أن تدعو عامة الشعب إلى الاشتراك فى الشؤون العامة، إذا كان أفراده لم يحرزوا بعد قسطاً من النضج السياسى، أى من الوعى، ومن الإحساس بشعور التضامن الاجتماعى[١].

ومن المتطلبات الأساسية لصنع القرار السياسى السليم، تمتع المواطنين ببناء شخصية ناضجة، وأن يكونوا على درجة عالية من الوعى والاهتمام بالشؤون العامة[٢].

وقد لعبت نظرية الإرادة العامة عند روسو — إلى جانب فلسفات لوك ومونتسكييه وفولتير — دوراً كبيراً فى إنضاج فكرة الرأى العام[٣]، إذ أن السيادة تخص الشعب باعتباره شخصية مشتركة فى حين أن الحكومة ما هى إلا مجرد وسيط له سلطات مفوضة يمكن سحبها أو تعديلها وفقا لما تمليه إرادة الشعب[٤].

---

(١) عبد الحميد متولى، بحوث إسلامية (الاسكندرية: منشأة المعارف،١٩٧٩)ص:١١.

(٢) Roger W. Cobb and charles D. Elder, the politics of A genda Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic theory, journal of politics, vol.33 (1971) P:893.

(٣) فى التعريف بالرأى العام راجع:

- Truman D., the Government Process (New York: Alfred Ankaf, 1951) P:220.
- Curtis M., understanding pullic opinion (New York: Macmnillan company, 1952) P:29.

– سعيد سراج، الرأى العام، ومقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦) ص:٧.

– أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأى العام ورسالته الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب،١٩٦٩) ص: ٣٨.

(٤) راجع فى ذلك:

– جورج سباين، تطور الفكر السياسى،جـ٤، ترجمة حسن جلال العروسى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١) ص:٧٩٨.

وبعد ذلك قام جون ستيورات مل للتصدى لظاهرة الرأى العام مستهدفاً التأكيد على أهميته كحائل أمام الاستبداد، واعتبر الصحافة من أهم العوامل التى تساعد على تكوين الرأى العام والتعبير عنه(١).

وقد عبر جيفرسون Thomas Jefferson عن إيمانه بالصحافة باعتبارها المصدر الأساسى للمعلومات، فبرغم احتمال تعرض الفرد للخطأ فى ممارسته الفكرية، إلا أنه اعتقد فى إمكانية الأغلبية للوصول للقرارات الصائبة(٢). وفى القرن العشرين سجل الرأى العام أعظم انتصاراته وأصبح صاحب السيادة والسلطان فى حكم الشعوب بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل والتطور الضخم فى وسائل الإعلام، وظهور نظريات وأيديولوجيات جديدة، وتدعيم المجالس النيابية، والمنظمات الشعبية والنقابية، وتمتع الصحافة ووسائل الإعلام بشكل عام بمزيد من الحريات، حتى أطلق على العصر الذى نعيش فيه عصر الرأى العام، وأصبح من الضرورى على الحكومات أن تفطن إلى الرأى العام وأن تأخذ حذرها منه(٣).

- لوك، هيوم، روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عبد الكريم احمد (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، بدون) ص: ٩٦.
- جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسى، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥) ص:٤٩٣.

(١) عبد الحميد حجازى، الرأى العام والإعلام والحرب النفسية (القاهرة: دار الرأى العام، ١٩٨٧) ص:٣٢.

(٢) Sibert, Peterson and schromm, four theries of the press (chicago, London: Illinois press, 3ed, 1979) P: 44

(٣)Key V.O., rublic opinion and Americon Democracy (N.Y., Alfred Aknof, 1961) P:14.

فمن المعروف أن المشاركة العامة للمواطنين تحقق الصالح العام، وترسم السياسة العامة لهذا الصالح العام، إلا أنه ينبغى على المواطنين أن يتمتعوا بالمعرفة والرشد فى مناقشاتهم لهذه السياسات ومن ثم يدرك المواطنون أكثر السياسات حكمة فى المجال السياسى، والتى عليهم إجبار الحكومة على تبنيها.

٣- المشاركة الفعالة

إن المشاركة السياسية تهدف إلى اشتراك القطاعات العريضة من الشعب فى إدارة العملية السياسية مما يجعل القرارات السياسية تخرج معبرة بصدق عن رأى المواطنين[١].

فمن المعروف أن المشاركة السياسية تتدرج، فتبدأ من حق الفرد فى التصويت، وتمر بالمشاركة فى المناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات واكتساب عضوية التنظيمات الشعبية والترشيح للمناصب العامة، وتنتهى بالوجود الفعلى فى بنية السلطة. وتتطلب الممارسة السياسية البناءة لأحد أو كل هذه الأنشطة اقتناعاً بضرورة وجدوى المشاركة، بحيث ترقى هذه الأخيرة إلى مرتبة الالتزام والواجب[٢].

وبالإضافة إلى الاقتناع بضرورة المشاركة فإن هذا العنصر يستلزم أن تكون تلك المشاركة بوعى وإيجابية[٣].

---

[١] Verbas., and Norman, Participation in America: Political Democrcy and Social Equality (New York: Harper and Row, 1972) P : 78.

[٢] صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص: ٤٧٧.

[٣] سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص : ٤٨.

إن المشاركة السياسية مبدأ أصيل من المبادئ التى يتوقف عليها نجاح العملية السياسية، وذلك لما يلى:

أ- إن المشاركة السياسية هى الوسيلة إلى الاستقرار السياسى، فما مُنع حق المشاركة لأى سبب إلا وكانت النتيجة انقلابات نسمع عنها كثيراً فى بلاد العالم الثالث.

ب- تؤدى المشاركة إلى قوة وتدعيم السلطة السياسية القائمة.

جـ- تقوى المشاركة الشعور بالانتماء وتلقائية الطاعة والإحساس بالمسئولية[١].

د- المشاركة السياسية هى التزام سياسى بين المواطن والدولة، وذلك هو ما ذهب إليه جان جاك روسو[٢].

هـ- المشاركة السياسية حقيقة أخلاقية قبل أن تكون خبرة تجريبية تعصمها الفضيلة[٣] وهى مسألة اقتناع قبل أن تكون موضوع إجبار وإكراه.

فإذا قام النظام السياسى على أساس المشاركة فإنه يولد شعوراً فى نفوس المحكومين بأن ذلك النظام يعبر عن مخزون ضمائرهم، وبالتالى فإنه نظام مشروع، ويستحق منهم التأييد والطاعة[٤]. فالمواطنون لا يعترفون

---

[١] عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص : ٧٠ - ٧١

[٢] Duguit, Souverainete et liberte (Paris: Sirey, 1922) P : 48.

[٣] جان جاك شوفالييه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكافيللى إلى أيامنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠) ص : ٤٩١.

[٤] Weber M., the theory of Social and Economic, Orgunistion (N. Y: oxford univeristy press , 1944) P : 121

بشرعية السلطة إلا إذا كانت مستمدة من المعتقدات الفكرية الكامنة فى نفوسهم[١].

وقد ذهب David Easton إلى أن من أهم عوامل استقرار النظم السياسية وثباتها هو اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم، والعمل والالتزام بمقتضى النظام الذى يقوم بإعماله فى واقع الحياة[٢]

ولن يتوفر ذلك الاعتقاد إلا إذا أحسن الأفراد المحكومون بالالتقاء والتوافق بين هويتهم المذهبية، وما يطبقه الحاكم، أى إذا أحس المحكومون بالالتقاء والتوافق مع الحاكمين فى مفهوم الشرعية وما تنبثق عنه من مشروعية[٣].

إنه عندما يلتقى الحاكم والمحكوم ويتفقان فى مفهوم الشرعية، وما تنبثق عنه من مشروعية، فسوف يؤدى الانسجام الفكرى إلى وحدة الشعور الجماعى تجاه الظروف الموضوعية المعوقة لصنع القرار السياسى الأمثل، فينطلق الجميع نحو التخلص التدريجى من آثار الرواسب التاريخية، ومن دائرة التخلف والتبعية، وسوف يواكب ذلك نضج فى الوعى السياسى، ويتحقق الاستقرار السياسى[٤].

---

(١) Weber M., Economy and Society, An outline of Interpretive sociology (New YORK : bedminster press, 1968_ VOL. I p : 210.

(٢) Easton D., A system analysis of Political live (New York : Wiley 1965) P : 275.

(٣) Robert M., the Web of Government (New York : Mac millan, 1947) P : 4.

(٤) صالح حسن سميع، أزمة الحرية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص : ٥٣٤.

إن مبدأ المشاركة ــ إلى جانب حفاظه على الاستقرار ــ يجعل الناس يشعرون بأنهم يتمتعون بتأثير ما على القرارات، ويوفر تنفس للتوترات العامة، ويعمل على التعرف على مصادر المعارضة بدلاً من دفعها للعمل الخفى، وإثارة المتاعب بسبب عدم السماح لها بالتعبير عن آرائها بصراحة[١].

كذلك فإن الاختلاف فى الرأى ومتابعة المصالح من أكبر دواعى التغيير، ويمكن للضغوط السياسية الناجمة عن ذلك أن تدفع صانعى القرار إلى العمل المستمر والمستنير وتمنعهم من الركون إلى الرضا عن النفس وعن مستوى الأداء، وتحول دون إصدار قرارات خاطئة، وذلك من خلال تعبئة الضغوط المعارضة. فربما نكره من يعارضنا داخل الدولة، ولكننا نحتاج إليه، ولذلك قد نأخذ برأيه[٢].

وتنبع قيمة المشاركة ــ أيضاً ــ مما يأتى:

١- أنها تعطى فرصاً متساوية للمواطنين أصحاب كل الاتجاهات للمشاركة فى عملية صنع القرار ووضع السياسة العامة.
٢- تقف فى مواجهة الطغيان على الحقوق الفردية.
٣- تعلم وترفع من المستوى الثقافى للمواطنين الذين قبلوا أن يكونوا فى موقع المسئولية[٣].

---

(١) هيلقا دومند، القرارت الفعالة، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد القبلان (بدون) ص : ٤٧.

(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٣) Dennis I. Prolits G. Walker and Keneth L. Kolson, Pulic opinion and Responisblity (N.Y. : Enoglewood Cliff Prentic Hall, 1979) P : 155.

٤- قوة الأحزاب

نشأت الأحزاب السياسية [*] كمؤسسات وسيطة بين السلطة والجماهير، نتيجة للنمو الديمقراطى وزيادة التمثيل البرلمانى، فهى إذن واسطة يستطيع المواطن عبرها التعبير والمشاركة فى الحياة السياسية[١].

وهذه المهمة تتوقف على مكانة الأحزاب وقربها من الجماهير، وكذلك ما تتمتع به من احترام لدى السلطة التى ما هى فى الغالب سوى إفرازات حزبية، وبذلك تشارك الأحزاب السياسية فى صياغة القرارات السياسية، حيث يتعين عليها الربط بين المواقف الفردية والتنسيق بينه وبلورتها فى رأى عام واحد[٢].

والأحزاب السياسية سواء فى الأنظمة الديمقراطية أم الشمولية تمثل همزة الوصل بين القطاعات العريضة من المواطنين والنظام السياسى الحاكم، حيث هى التى تحمل رغبات الشعب إلى السلطة الحكومية ممن بيدها اتخاذ القرارات، ومن الناحية الأخرى هى التى تمهد الطريق للجماهير للإحساس بالتوحد مع السلطة السياسية[٣].

---

[*] فى تعريف الأحزاب وأنواعها راجع:

- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد، عبد المحسن سعد (بيروت : دار النهار، ١٩٧٢) ص : ٣ وما بعدها.
- Stephen L. Wasby and others, Political Science, the Discipline and Its Dimensions, (N.Y. ; Charles scribers sons, 1970) P : 344.

[١] عايدة السخاوى، العلاقة بين فلسفة القرار السياسى ووسائل الإعلام، دراسة نقدية للصحافة فى مصر فى الفترة من ٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية ١٩٩٦ ، ص : ١١٤.

[٢] محمود خيرى عيسى، الأحزب السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٩) ص : ٦٥.

[٣] Crotty, Freeman and gatlin (editors), political Parties and political Behavior (Boston Allyn and Bacon, Second edition, 3rd printing, 1973) P : 3.

ومن ثم فإن على الأحزاب أن تتقدم نحو الشعب لإعداده لتولى السلطة بنفسه عن طريق تثوير ثقافته، وإعداد كوادره، وتعبئة جماهيره، ووضع خططه، وتنفيذ مراحله[١].

فالأحزاب السياسية تعُد مدارس تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة، لذلك فهى التى تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية[٢].

إن قوة الأحزاب وجرأتها ينبثقان من الثبات والعصمة، وهما ما يتصف بهما القادة، الذين يجسدون هذه الأحزاب بشخصياتهم[٣].

وبشكل عام فكلما كان الحزب أكثر مركزية وأدق تنظيماً وأكثر اعتماداً على مبدأ كامل ومتماسك أمكنه التأثير فى الرأى العام بدلاً من تكوينه، ومن الإحاطة بالجماهير بدلاً من اللحاق بهم[٤].

---

(١) حسن حنفى، دعوة للحوار (القاهر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣) ص : ١٢٨.

(٢) شرودر هـ. وآخرون، التسويق السياسى، ترجمة على مقلد (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣). ص : ٦٨

(٣) غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم مصر (بيروت ــ باريس: منشورات عويدات، ١٩٨٢) ص : ١١٨.

(٤) عايدة السخاوى، العلاقة بين فلسفة القرار السياسى ووسائل الإعلام، مرجع سابق، ص : ١٢٠.

وعلى ذلك فالأحزاب تقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة، تتلخص فيما يلى[١]:

١- يعمل الحزب كمنظمة تعليمية، فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التى توقظ فيه الوعى السياسى.

٢- يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على التهوين من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية، مع إعلاء شأن كل ما يرمى إلى تنمية المصالح المشتركة.

٣- يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، مما يقوى روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة.

٤- يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة.

٥- يهيئ الحزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين، وللاختيار بين السياسات المتباينة.

٦- إن وجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من الاقتصاص من الحكام الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجددين، ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام الحزبين، وحيث يتقيد النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادئ حزبه، أما فى حالة تمسك النائب بحريته وعدم تقيده بمبادئ حزبه فإن مسئولية الحزب ومسئولية زعمائه أمام الشعب لا تكون محددة المعالم.

---

[١] بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص : ٢٦٩.

٥- مصداقية وسائل الإعلام

تحولت وسائل الإعلام بعد الثورة التكنولوجية، ودخول مجال الأقمار الصناعية والحاسبات الإلكترونية إلى قوة سياسية، تعادل أى قوة أخرى داخل النظام السياسى، لذلك تفضل السلطة وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات[١].

وكلما كانت المادة المقدمة من وسائل الإعلام مفهومة وسهلة القراءة ومثيرة لاهتمام صانع القرار، وخالية من التعقيدات اللفظية والعلمية كلما زادت فرصتها لتكون مصدراً رئيساً من مصادر معلومات صانع القرار.

وقد قامت دراسات وبحوث عديدة لبحث الوظيفة المعرفية لوسائل الإعلام، ومن أهمها دراسة لوماكس "Lomax" الذى قام بدراسة حول تأثير وسائل الإعلام فى وضع أولويات الاهتمام أمام صانعى القرار السياسى وجماعات الضغط والجمهور وتأثيرها فى صنع السياسة العامة.

وقد كشفت الدراسات أن هناك ارتباطاً قوياً بين درجة الثقة فى مصداقية التغطية الإعلامية ودرجة التأثير بها، وكان من نتائج التغطية الإعلامية، عقد جلسات استماع داخل الهيئات الحكومية لتقصى الحقيقة، وانتهاء الجلسات بإصدار توصيات جديدة لتغيير السياسات واتخاذ قرارات جديدة[٢].

---

(١) John D., steinbruner, the cybernetic theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis Princetion (N. J. : Princeton University press, 1974) P : 170.

(٢) Lomax et all, "Media - Setting: effects on the public, Interest group, leaders policy makers, and Policy "public opinion quarterly, vol, 47 (spring 1983) pp: 22 - 31.

ومن الجدير بالذكر هنا أن دور وسائل الإعلام بالنسبة لدائرة صناعة القرار وبالنسبة للجمهور، يتوقف على ديمقراطية النظام السياسى، كما أنها ـ وسائل الإعلام ـ بقيامها بهذا الدور تدعم الديمقراطية وتوسع رقعتها فى المجتمع.

لذلك يمكن القول أنه مما تقتضيه طبيعة الأشياء ولوازمها فى محيط القرار السياسى، توفر قدر معقول من المعلومات الصادقة والحقيقية للأفراد والجماعات[١]، حيث تتحدد ردود فعل الجمهور إزاء القرارات بقدر ما يتلقاه من وسائل الإعلام عنها، وهذا يؤثر بدوره فى تنفيذ القرارات، كما يؤثر على الثقة فى الحكومة ذاتها[٢].

---

[١] جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص : ١١٤

[٢] Arthur H., Miller, Edie N. Goldenberg and lutz Erbring, "Impact of Newspaper on Pulic Confidence, "American Political Science Science Review No., 73, 1979, P : 67.



الفصل الرابع

القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية

الفصل الرابع

القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية

تمهيد

إن قدرة الجهاز السياسى على اتخاذ القرارات لا تعتمد على ما يتوفر له من موارد ومعلومات فحسب وإنما ثمة قيود وضمانات ترد عليه ـــ على قدرة الجهاز السياسى ـــ من مجتمعه الكلى ـــ بيئته ـــ وهذا الأمر ينبه إلى دور تلك البيئة فى تقييد إمكانيات الجهاز السياسى، وتتلخص القيود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية فى:

١- شرط الموافقة

إن الجهاز السياسى يخاطب بقراراته المحكومين، ولمدى استجابتهم لقراراته أثر أكيد فى فاعليتها، ففى استجابة الجماعة تأييد للجهاز السياسى ودعم لقدراته والعكس يعوق تلك القدرات[١].

إن القرار السياسى ـــ كما يقول كانط ـــ إذا كان مستمداً من المحكومين أو من المتخصصين منهم كان ذلك ضماناً أكيداً على صحته، وإذا ما اكتملت لدى كل أمة قراراتها وقوانينها المستمدة من روحها عن طريق تمثيل الشعب كله، توصلنا إلى قرارات صحيحة، فقرارات وقوانين الدولة يجب أن تنال رضا الشعب وموافقته[٢].

---

[١] محمد طه بدوى، النظرية السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٦) ص: ٣٥٥ وما بعدها.

[٢] Jones W.T., Masters of political thought (Boston: Haughter Mifflin Co., 1941)P:259.

فالقرار السليم ــ فى رأى كانط ــ لا يمكن التوصل إليه عن طريق العقل التجريبى أو العملى ــ أى عن طريق المعرفة المتأنية فقط ــ بل عن طريق روح الجماعة[١]. إن هناك أقوالاً كثيرة تدل على تحمس كانط لمبدأ الحرية فى صنع واتخاذ القرار يقول كانط: "لا مصيبة عند من تعود على الحرية أشد هولاً من أن يرى نفسه مسلماً إلى من يرغمه على الامتثال لهواه الخاص، والعمل بما يريده ذلك الشخص" ويقول فى نص آخر: ".... إن الطفل يبكى وينزعج إذا ألزم أن يعمل له الآخرون ما يريد أن يعمله هو "ويقول فى نص ثالث: "..... الإنسان الخاضع لغيره، لم يعد إنساناً، لقد فقد تلك المكانة، إنه ليس إلا تابعاً لذلك الآخر"[٢].

٢-خضوع السلطة للقانون

يهدف نظام الدولة القانونية إلى حماية الحقوق الفردية ووضع قيود على سلطات الحكم حتى لا تجور على حقوق الأفراد فى المشاركة فى صنع القرار.

فالقانون من صنع الشعب والغرض منه تنظيم المجتمع حتى لا تسود الفوضى، بل إن القانون يوفر الجو الحر الملائم لحرية التعبير عن الآراء دون السماح بكبت حريات الفكر والرأى مع وضع الضوابط اللازمة لعدم الإخلال بأمن المجتمع وأهدافه الأساسية[٣].

---

[١] كانط، نقد العقل المجرد، ص: ٢٥٩، نقلاً عن: عماد عبد السلام رؤوف، كانط "ملامح حياته وأعماله الفكرية" (بغداد: دار الحرية للطباعة،١٩٨٦) ص: ٥٠.

[٢] عبد الرحمن بدوى، إمانويل كانط، فلسفة القانون والسياسة (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٩) ص:٩٤. وكذلك: على عبد المعطى محمد، اتجاهات الفلسفة الحديثة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،١٩٩٣) ص:٤٥١.

[٣] سعيد سراج، الرأى العام، مرجع سابق،ص:٢٦٥.

لذلك فقد أصبح مبدأ سيادة القانون(*) ظاهرة مهمة تنادى بها حالياً كافة الأنظمة الديمقراطية الحرة وذلك لأن نظام الدولة القانونية يدعم الرأى العام ويعطيه الفعالية ويضفى عليه الشرعية، كما أن وجود رأى عام قوى يدعم مبدأ سيادة القانون، ويحمى نظام الدولة القانونية.

فلم يعد الحاكم يمارس اختصاصه كامتياز شخصى له بل أصبح يمارس هذه الاختصاصات بصفته وكيلاً عن الشعب وأميناً على هذه الاختصاصات، وأصبح من حق الشعب وضع القيود على سلطات الحاكم لضمان عدم استبداده وعدم إساءة استخدامها(١).

ان انتشار الوعى الديمقراطى، وتأصيل نظرية الحقوق والحريات العامة، فى ضمير الجماعات مع انتشار الثقافة ونمو الوعى العام له أثره

(*)يؤثر الدكتور عبد الحميد متولى استعمال اصطلاح "مبدأ سيطرة أحكام القانون" على استعمال اصطلاح "مبدأ سيادة القانون" ذلك لأن السيادة Souverainete– فى رأيه – هى اصطلاح معروف فى القانون بمعنى معين وهى – طبقاً لتعريفها داخل الدولة – سلطة عليا Powoir Supreme لا توجد فى ميدان نشاطها – داخل الدولة – سلطة أعلى منها بل ولا معادلة أو منافسة لها ثم إن من المبادئ الدستورية المقررة فى العصر الحديث أن السيادة للأمة – لا لفرد ولا لطبقة من الإشراف أو النبلاء مثلاً – فالمقصود إذن "بسيادة الأمة" هو أن يكون لإرادة الأمة تلك السلطة العليا، وتلك الإرادة تظهر فى صورة القانون، بعبارة أخرى إن السيادة هى للأمة التى يصدر عنها القانون لا للقانون ذاته.

عبد الحميد متولى، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩) ص:٣١.

(١) طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣) ص: ٢٣٢.

الضخم فى زيادة الدور الذى يمكن أن يؤديه الرأى العام، كضمان لمبدأ المشروعية فالحكام وقد بات يهددهم سخط الرأى العام، وما عسى أن يولده خروجهم على القانون من رد فعل لدى المحكومين. يجدون أنفسهم فى الكثير الغالب مضطرين إلى احترام حكم القانون والنزول إلى مقتضاه[١].

وبذلك أصبح الإجماع الآن ــ فى النظم السياسية المعاصرة ــ يكاد ينعقد على ضرورة تقيد الدولة بالقانون ورضوخها لأحكامه صيانة للحقوق والحريات العامة، وضماناً لحسن ممارسة السلطات الحاكمة لاختصاصاتها.

يقول الفقيه الألمانى جليينيك Jellineck إنه ما لم تخضع الدولة للقانون فإن ما يعد قانوناً ملزماً للأفراد لن يكون قانوناً بالنسبة للدولة، وهذا غير ممكن لأن القاعدة لا تكون قانونية وغير قانونية، فى نفس الوقت، اللهم إلا إذا أقمنا الدولة على أساس دينى، ولكن الدولة ليست إله على الأرض ــ ومن ثم فهى خاضعة للقانون ونشاطها محدود بالقانون، ويمكن محاسبتها أمام القضاء الذى يطبق عليها القانون شأنها شأن الأفراد[٢].

إن خضوع الدولة للقانون يضفى الشرعية، على حق الرأى العام فى ممارسة دوره فى عملية اتخاذ القرار السياسى، وذلك بتقنين حق الشعب للمشاركة فى العمل السياسى[٣].

---

[١] نفس المرجع، نفس الموضع.

[٢] ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، ص: ١٦١.

[٣] سعيد سراج، الرأى العام، مرجع سابق، ص:٢٦٩.

وتتلخص مدلولات هذا المبدأ فيما يلى:

أولاً: إن أية سلطة أو هيئة لا تستطيع أن تصدر قراراً فردياً إلا فى الحدود التى بينها قرار عام، أى فى حدود تشريع وضع من قبل للجميع على السواء.

ثانياً: إن كل قرار عام يجب أن يكون موضع احترام حتى من السلطة التى أصدرته، طالما ظل القرار قائماً، أى دون إلغاء أو تعديل أدخل عليه بالطرق القانونية[١].

ثالثاً: إن القيود التى تفرضها الدولة على حريات الأفراد ونشاطهم لا يمكن تقريرها – كما يقول دوجى – إلا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الأمة أى أنه لا يكتفى فى هذه الحالة بلائحة اللهم إلا إذا كانت صادرة منفذة أو مكملة لقانون، أى ما اصطلح على تسميتها "باللائحة التكميلية"[٢].

رابعاً: إن ما يقضى به هذا المبدأ هو احترام ما يطلق عليه "بالمشروعية الشكلية" أى احترام قاعدة تسلسل (أو تدرج) التصرفات القانونية، ففى قمتها نجد الدستور ثم يليه فى المرتبة القانون ثم اللائحة ثم القرار، فالتصرف ذو المرتبة الأدنى يجب ألا يتعارض مع تصرف ذى مرتبة أعلى، فكل سلطة يجب عليها أن تحترم السلطة الأعلى[٣].

---

[١] عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٤-٢٢٥.

[٢] عبد الحميد متولى، الوسيط فى القانون الدستورى (الاسكندرية: منشأة المعارف،١٩٥٦) ص:٢٦٩.

[٣] عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٥.

وقد حددت الشريعة الإسلامية بوضوح الاطار العام لكافة التصرفات البشرية سواء أكانت هذه التصرفات صادرة من الحكام أم من المحكومين، وكل تصرف أو إرادة بشرية تخرج عن هذا الإطار، فإن التصرف لا يعتد به[١].

فالقرار الذى تتوصل إليه السلطة العامة لا يوصف بكونه قراراً شرعياً إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

١- أن يكون متفقاً مع روح الشريعة، معتمداً على أصولها الكلية وقواعدها الشاملة، وهى بطبيعتها قواعد لا تقبل التغيير أو التبديل، كما لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان.

٢- أن يكون القرار الذى توصلت إليه السلطة العامة غير مخالف لدليل من الأدلة التفصيلية التى تقرر شريعة عاملة للناس، وهى تشمل الأحكام العملية التى جاءت بها الشريعة الإسلامية بطريقة واضحة وحاسمة فى جانب المنع أو التخيير بحيث إذا مورست السلطة خارج هذا النطاق فإن قراراتها تعد باطلة ويجب ردها، وهو ما يقرره الإمام الآمدى[٢].

وعلى ذلك إذا مورست السلطة العامة خارج هذه الضوابط، فإن قراراتها تكون باطلة، وذلك فى كل الحالات التى يكون فيها القرار مخالفاً لدليل قطعى أو قاعدة كلية أو أصل شامل من أصول الشريعة أو كان الدليل ظنياً والحاكم غير مجتهد، أوكانت ممارسة السلطة تتعارض مع مصلحة المجتمع.

---

[١] فؤاد النادى، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقه الاسلامى (القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٠) ص:٣٤٨ وما بعدها.

[٢] نفس المرجع السابق، ص:٣٥٠.

٣-الرقابة القضائية واستقلالها

يرى دوجى أنه ليس بكاف أن نقرر مبدأ سيادة القانون من الناحية النظرية فحسب، وإنما يجب أن ينظم جزاء على مخالفة أحكام ذلك المبدأ، أى أن ننظم ضمانات تكفل احترامه، وليس ثمة ضمانات أكثر كفالة لاحترامه من وجود هيئة قضائية تتوفر فيها كل ضمانات الاستقلال والنزاهة والكفاءة، ويكون من مهمتها إلغاء القرارات المخالفة للقانون[١].

فالسلطة القضائية يجب أن يكون لها القدرة على الوقوف فى وجه أعمال السلطة التنفيذية المخالفة للقانون[٢]. كذلك ينبغى على السلطة القضائية رقابة دستورية القوانين، وأن يكون لهيئة قضائية ـ المحكمة الدستورية ـ حق النظر فيما إذا كان القانون مخالفاً للدستور فتقضى بعدم دستوريته وتمتنع عن تطبيقه، أو أن تحكم بإلغائه[٣].

٤-فصل السلطات

تقف فكرة الفصل هذه موقف النقيض من فكرة الجمع أو المزج بين السلطات، وبوجه خاص السلطتين التشريعية والتنفيذية وهما سلطتا القرار والحكم[٤].

---

[١] Duguit, Lecons de Droit Public Gêneral (Paris: Press Universitaires de France, 1926) P: 205.

وكذلك:

عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٦.

[٢] مارسيل بريلو، جورج ليسكييه، تاريخ الأفكار السياسية، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع،١٩٨٦) ص:٢٩٢.

[٣] عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٢٢٦ وأنظر أيضاً: صالح سميع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص:٥٥٧ وما بعدها.

[٤] عبد الحميد متولى، الوسيط فى القانون الدستورى، مرجع سابق، ص: ٢٢١.

ولقد أكد مونتسكيه على فكرة الفصل بين السلطات اقتناعاً منه بأنه ما من فرد يتمتع بسلطة إلا ويميل إلى التعسف فى استعمالها، وهو بلا شك مستمر فى تعسفه مصرٌ عليه حتى يصطدم بمن يوقفه، ولا يوقف السلطة إلا السلطة(١).

وتحقيق هذه الغاية يحتم بالضرورة ألا يكون الفصل مطلقاً، بل يجب أن يكون بين السلطتين تعاون Collaboration وتوازن equibibre حتى تستطيع كل منهما أن توقف الأخرى عند حدها، أى عند حدود مهمتها أو اختصاصاتها، إذا أرادات أن تتجاوز تلك الحدود، أو تسئ استعمال سلطتها أو أن تستبد بالسلطة(٢).

أن أهم درس يستفاد من هذا المبدأ ــ كما يقول هوريو ــ هو ضرورة وجود رقابة على السلطة فالسلطة مفسدة،، والسلطة المطلقة ليست فحسب مفسدة لنفسية صاحبها، بل هى كذلك مضيعة لعقليته(٣).

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعاون فى صالح السلطة التشريعية، حيث يجب أن تشارك السلطة التنفيذية فى حكم البلاد، وهذا يحول الحكم من حكم فردى إلى حكم شعبى، وكذلك القرارات من قرارات فردية إلى قرارات

---

(١) Montesquieu, the spirit of laws, Translated by thomas Nugent (New York: Hafner pullishing Co., 1949) P:212.

(٢) Houriou, Le droit constitutionnel et Institutions politiques Montchestien (Paris: sirey, 1970) P:240.

(٣) Ibid., P:242.

جماعية، كما أن من شأنه أن يجعل الشعب ــ ممثلاً فى نوابه أو المختصين ــ هو صاحب القرار[١].

٥-المعارضة القوية وتعدد الأحزاب

أن أقوى ضمانة لسلامة القرار السياسى، إنما تتمثل فى يقظة المعارضة البرلمانية، وفى قوة مقاومتها لما قد تبديه الحكومة من انحراف فى استعمال السلطة[٢].أو فى اتخاذ قرارات فردية مخالفة للقانون، سواء كان الذى اتخذ هذه القرارات برلماناً أو ملكاً أو رئيس جمهورية[٣].

ويرى دوفرجيه أن قيام معارضة منظمة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق السماح بقيام النظام الحزبى، أى قيام أحزاب متعددة[٤].

ويضيف إلى ما تقدم قوله: وإذا رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد فى بعض العصور ــ قبل ظهور مثل هذه المعارضة المنظمة ذات الطبقة الحزبية ــ أنه كانت هناك فكرة باعتبار المعارضة وظيفة (ذات صبغة رسمية) وإناطتها بعض رجال الدولة، كما كان الشأن فى الامبراطوريات

---

[١] Althusser L., Politics & History Montsquieu, Rouseau, Hegel & Marx, Translated by: Bebreuster, N.L.B. (New York: Harcourt Brace jovanich In.c., 1972) P:88.

[٢] عبد الحميد متولى، نظرات فى انظمة الحكم، مرجع سابق، ص:٢٢٨.

[٣] Duguit, lecons de Droit Public General, OP. Cit., P:278.

وكذلك:

عبد الحميد متولى، الوسيط فى القانون الدستورى، مرجع سابق، ص:٣٠٠

[٤] دوفرجيه، الأنظمة السياسية والقانون الدستورى، ص: ٢١٦-٢٢٠. ونقلاً عن عبد الحميد متولى، نظرات فى انظمة الحكم، مرجع سابق، ص:٢٢٩.

الرومانية، حيث انشئت عام ٤٩٣ق.م وظائف لبعض رجال الحكم للقيام بهذه المهمة[١].

إن النظام الحزبى يعد ــ فى الديمقراطيات الحديثة ــ أحد الوسائل التى تؤدى إلى تقسيم السلطة وعدم تركيزها فى يد واحدة وبالتالى تؤدى إلى تحديدها وتقييدها فى اتخاذ القرارات[٢].

٦- الشورى:

تعد الشورى ضمانة من الضمانات الأساسية التى تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف فى استعمال السلطة، لأن القرار الذى ستقدم عليه السلطات الحاكمة لن يخرج إلى حيز التنفيذ إلا بعد بحث وتحرى للمصلحة العامة، ومشاورة المختصين فى الأمر.

وأساس وجوب الشورى مستمد من مصادر المشروعية الإسلامية فقد حث عليها القرآن الكريم[*]، كما أن الرسول الكريم ﷺ حث عليها وجعلها شرعة ومنهاجاً له، إلى جانب أن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم عملوا بها واتبعوها فى كثير من الأمور[٣].

---

[١] نفس المرجع، نفس الموضع

[٢] عبد الحميد متولى، المرجع السابق، ص:٢٢٩

[*] فى سورة الشورى، وفى الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

[٣] سيد قطب، فى ظلال القرآن، جـ٥،ط٥ (بيروت: دارإحياء التراث العربى، ١٩٦٧) ص:٢٨٩. وكذلك ظافر القاسمى، نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الاسلامى (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٤) ص:٦٣

ومن ثم تستفاد قاعدة عامة مؤداها أنه يجب على الحاكم أن يستشير الأمة أو أولى الرأى منها فيما يحتاج الوصول إلى قرار بشأنه وذلك فى الأمور التى لم يرد فيها نص معين، والتى تركت للاجتهاد[١].

وقد قرر فقهاء الإسلام أن الشورى من أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، ومن عزائم الأحكام التى لابد من نفاذها، ورتبوا على ذلك أن من ترك الشورى من الحكام فعزله واجب دون خلاف[٢].

إذن يجب على الحاكم مشاورة الأمة ــ عن طريق أهل الحل والعقد ــ فيما يتخذ من قرارات، بحيث إذا تركها كان للأمة أن تطالبه بها، وأن تبدى رأيها فيما قد يكون لها فيه رأى، حيث أن مسئوليتها عن الصالح العام تحتم عليها ذلك.

فالشورى قاعدة دستورية مهمة فى الحياة السياسية الإسلامية وهى استطلاع الرأى لدى ذوى الخبرة والدراية بالأمر، للتوصل إلى أقرب الأمور للحق، وأصلحها للأمة[٣].ومن ثم فهى مرحلة مبكرة من مراحل إصدار القرار السياسى، ثم إنها مظهر من مظاهر المساواة، وحرية الرأى والاعتراف بشخصية الفرد[٤].

---

[١] محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤) ص:١٩٤.

[٢] فتحى عبد الكريم، الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٦) ص:٣٤٥.

[٣]عبد الرحمن عبد الخالق، الشورى فى ظل نظام الحكم الإسلامى (الكويت: الدار السلفية، ١٩٧٥) ص: ١٤.

[٤]عباس حلمى إسماعيل، مجلة الأزهر، مارس،١٩٧٤، ص:٢٠٩.

والشورى مبدأ مرن يتأصل بوجوده الحكم الشعبى، أو بمعنى آخر إعلاء صوت الأمة عن طريق قادتها وحكمائها الذين يتألف منهم مجلس الشورى الذى يحتم على ولى الأمر العودة إليه فى كل ما يعن له من أمور[١].

وإذا كانت الشورى تعنى التعبير عن رأى الأمة، فإن كل ما يتعلق بشأن هذه الأمة لابد وأن يرجع إليها فيه، ويعنى هذا حق الأمة فى أخذ رأيها فى اختيار الحاكم الذى ترتضيه، وأن تحكم وفقاً لإرادتها ومن أجل مصلحتها، ويستلزم هذا تأكيد حق الأمة فى الرقابة والمعارضة والنقد والتقويم[٢].

وهكذا يكون الإسلام قد وضع قاعدة رئيسة من قواعد نظام الحكم، فيما يسمى بالديمقراطية الآن، من حيث أن الأمة هى مصدر السلطات، أى أن السلطات التى تشترك فى الحكم، إنما تستمد قرارتها من الإرادة الشعبية[٣].

ومعنى هذا أيضاً أن ما يسن من تشريعات، وما يرسم من سياسات، وما يتخذ من قرارات فى شتى مجالات الحياة، من نواحيها السياسية والاجتماعية والآقتصادية يجب ان يعتمد أولاً وقبل كل شئ على رضا الأمة

---

[١] عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية (القاهرة: بيروت: دار الكتاب الجامعى، ١٩٥١) ص:٢٠٨.

[٢] عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، الشورى وأثرها فى الديمقراطية ط٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠) ص:٤٠.

[٣] عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص:١٣٥.

التى ينبغى أن يؤخذ رأيها بشأن كل ما يمس مصالحها فى حاضرها ومستقبلها، وفى شؤون حياتها الداخلية، وفى علاقاتها مع العالم الخارجى[١].

وكأن الشورى بذلك ليست مجرد مبدأ سياسى للدولة، لأنها أعمق من ذلك كثيراً إذ هى طابع أساس للجماعة كلها، يقوم عليها أمرها كجماعة، ثم يتسرب من الجماعة للدولة[٢]. وإذا كان الإسلام قد أقر الشورى، فقد ترك طريقتها أو وسيلتها لاجتهاد كل عصر[٣].

فليس لهيئة الشورى شكل ثابت جامد لا يجوز العدول عنه أو الخروج عليه، فقد تكون فى صورة مؤتمر أو جمعية عمومية أو مجلس تشريعى، والعبرة بالجوهر والمضمون دون الشكل، ومرجع ذلك إلى اعتبارات العصر وتجارب الأمم، والوسيلة المثلى لتحقيق الغاية المرجوة من وجودها من حيث الالتزام بمقاصد الشرع وتحقيق المصلحة العامة، وما اجتماع السقيفة إلا تجسيد حى للتعبير عن ذلك بأبسط الوسائل وأجداها وهو ما كان فى العصر الإسلامى الأول تعبير عن كل الآراء وكافة الاتجاهات على الساحة السياسية[٤].

---

[١] راشد البراوى، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥) ص:١٣٤.

[٢] سيد قطب، فى ظلال القرآن جـ٧ مرجع سابق، ص:٢٠٢.

[٣] راجع فى ذلك:

– محمد عبدالله العربى، نظام الحكم فى الاسلام (بيروت دار الفكر، ١٩٦٨) ص: ٨٤.

– عبد الكريم عثمان، معالم الثقافة الإسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢) ص: ١٨٣.

[٤] والأمثلة العملية فى ذلك كثيرة، لمزيد من التفصيل راجع: مصطفى أبو زيد فهمى، النظرية العامة للدولة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥) ص: ٣٣٦ وما بعدها.

فعلى الحاكم — إذن — أن يستشير فى كل ما يدخل فى اختصاصه من الأمور الدينية والدنيوية على السواء، انطلاقاً من أنها خطوة فى سبيل اتخاذ القرار الرشيد. وأهل الشورى فى الأمور الدينية هم المجتهدون وأهل الفتيا، إنهم رجال الشريعة الإسلامية أما الأمور الدنيوية فإنهم يختلفون من مجال إلى آخر بحسب التخصص العلمى، الذى تدور المشاورة فى مجاله(١). ومن الجدير بالذكر أن رأى أهل الشورى يكون ملزماً للحكام(٢).

ولكن ما العمل إذا لم يستشر الحاكم، وما العمل إذا استشار ولم يلتزم برأى أهل الشورى؟

هنا يأتى دور رقابة الأمة على السلطة فللأمة حق مراقبة الحاكم فى كل أعماله، ولها الحق فى أن تعلن حركة العصيان Insurrection بهدف حمل الحكومة على إلغاء قراراتها غير العادية(٣).

فإذا حاد الحاكم عن الطريق السوى، ولم يرع الأمانة، وإذا جار وظلم، أو بدل السيرة أو عطل الحدود، أو خالف الشرع، من أى وجه من الوجوه، فإن للأمة حق تقويمه أو عزله(٤)، ولكن هذا الحق يجب استعماله بحكمة، وإلا أدى سوء إستعماله الى زيادة لا إلى إزالة ما كان من سوء(٥).

---

(١) مصطفى ابو زيد فهمى، مبادئ الأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤) ص:٢٠٠.

(٢) عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص: ١٥٠.

(٣) عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم، مرجع سابق، ص: ٢٣٦.

(٤) محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٩) ص: ٢٣٩.

(٥) عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم فى الاسلام (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٨) ص: ٤٧٠.



مستخلصات البحث

مستخلصات البحث

بعد أن وصل البحث إلى نهايته آثرت ان أضع له خاتمة لا تكون ملخصاً لما جاء فيه، بل حاولت أن أضع النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث والتى تتلخص فيما يلى:

١- إن الشعب لكى يكون له دور إيجابى فى القرار السياسى، لابد أن تتكون لديه درجة عالية من النضج السياسى خاصة فى العصر الحديث الذى تعقدت فيه الحياة السياسية وازداد تدخل الحكومات فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ويعتمد النضج السياسى للمواطنين على درجة الثقافة والتعليم التى وصل إليها أفراد الشعب، فالثقافة والتعليم تؤهلان الشعب للمشاركة الإيجابية الفعالة فى القرار السياسى عن طريق التعبير عن آرائهم بكافة طرق التعبير المختلفة، سواء عن طريق الانتخابات أو وسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة.

ففى المجتمعات الديمقراطية المتحضرة الحرة يشعر المواطنون بمكانتهم وقدراتهم السياسية، ويتعاملون مع الحكام على أنهم وكلاء عنهم، يحاسبونهم على أعمالهم، وتكون لديهم المقدرة على إنهاء هذه الوكالة فى أى وقت، بينما يطيع الحكام سلطة الشعب وإرادته التى صنعتهم والتى تستطيع مقاومتهم إذا حادوا عن الطريق المستقيم.

إن نجاح الحكومات الديمقراطية فى تنمية وزيادة الوعى السياسى لدى الجماهير، يخلق قنوات اتصال بين الحكام والمحكومين، ويؤدى إلى

مشاركة إيجابية من جانب المحكومين لسياسة وقرارات الحكومة، مما يضفى عليها الشرعية اللازمة لممارسة أعمال السلطة.

٢- يجب على الحكومة ــ قبل اتخاذها للقرارات المهمة ــ أن تبدأ فى عرض الحقائق والمعلومات الكاملة الواضحة عن طبيعة المسائل، والقضايا المراد اتخاذ قرارات مهمة تجاهها على الشعب ــ أو أولى الأمر منه ــ وذلك حتى يقف الشعب على حقائق الأمور فلا يفاجأ بصدور القرارات المصيرية دون علمه، ودون استعداده لتقبلها وتأييدها.

إن سياسة عرض الحقائق والمعلومات كاملة على الرأى العام تسهم فى تشكيل رأى عام واع وناضج، يسهم فى صنع القرارات الرشيدة التى تمس مصالح الجماهير.

٣- إذا كان جون لوك قد أوجب الرضا والقبول من كل فرد على حده[١]، إلا أن القرارات المهمة فى المجتمع لايمكن أن يؤخذ فيها رأى الأفراد جميعاً، بل يؤخذ رأى الأغلبية التى تعبر عن رأى الشعب.

إن ثمة كثيراً من المسائل الفنية والمعقدة التى لا يمكن لأفراد الشعب العاديين أن يتفهموها، ولابد من قيام هيئات فنية متخصصة لعلاج مثل هذه المسائل، كما أنه توجد بعض الأمور المهمة التى تتطلب السرية، وإشراك جميع المواطنين فى مناقشتها يكشف سريتها ويعرض البلاد لمخاطر لا تؤمن عقباها. لذلك يتعين على الجماهير أن تختار من بين أفرادها جماعة متخصصة تنوب عنها فى بحث هذه الأمور.

---

[١] حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦) ص:١١٨.

ومن الجدير بالذكر أن الأمة التى تكل أمر شؤونها السياسية الدقيقة إلى المتخصصين، والفنيين، ليست أمة مغلوبة على أمرها أو فاقدة للحرية، لأنها إنما تقوم لهذا العمل مختارة غير مضطرة، تحقيقاً لغاية أبعد هى الوصول إلى قرارات رشيدة. فهناك قرارات لابد أن تترك الأمة أمر البت فيها للمتخصصين، لأن تشبث كل برأيه اعتماداً على حريته وماله من حقوق يؤدى إلى الخلط والضياع.

ومما لاشك فيه أن تنازل كل فرد عن جزء من حريته وبعض حقوقه لشخص ما، او لمجموعة أشخاص، أمر مشروط بتحقيق الغرض الذى من أجله كان التنازل، فالمتخصص الذى يفشل فيما كلفته به الأمة، غير جدير بأن تتنازل له عن حقها فى صنع القرار.

٤- يجب أن تسود روح التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات والهيئات والأحزاب السياسية، حتى يمكن أن نصل فى سهولة ويسر إلى الاتفاق فى وجهات النظر، وننبذ الخلافات ونحس بالمسئولية المشتركة ونتمتع بالعقلية العملية المرنة، إذ أن لتلك العقلية أثر كبير فى تخفيف حدة الخلاف بين مختلف الجماعات والهيئات والأحزاب.

ومن أجل ضمان حسن التعاون والتفاهم يجب أن نقل الفروق الاقتصادية والثقافية بين الأفراد والجماعات.

٥- ينبغى تغيير النظام الرئاسى المتطرف فى نزعته الرئاسية ــ والذى يتحول إلى الديكتاتورية ــ إلى النظام البرلمانى.

فالنظام الرئاسى لم يكفل الاستقرار ــ على حد تعبير الدكتور متولى[١] ــ فى الدول التى اقتبسته عن الولايات المتحدة، وكتب له الفشل والتأرجح بين الفوضى والانقلابات والديكتاتورية.

ومن الجدير بالذكر أن النظام البرلمانى لا يتنافى مع اشتراك رئيس الدولة مع الوزارة فى إدارة شؤون الحكم، بل إن له الحق فى ان تكون له آراء أو سياسة خاصة يعمل على تنفيذها[٢].

٦- أن تجرى الانتخابات بطريقة قانونية سليمة، مع مراعاة الضمانات التى تكفل سلامتها واطمئنان الجميع إلى نزاهتها، فإصلاح نظام الانتخاب هو الحجر الأساسى فى بناء النظام الديمقراطى، وفى خروج القرارات إلى النور سليمة وصحيحة. فالرأى العام الحقيقى ليس دائماً هو رأى اغلبية الناخبين، فالآراء يجب أن توزن قبل أن تعد.

إن الجماهير معرضة دائماً لتأثير الدعاية، فضلاً عن الإلحاح بها. وتتجلى هذه الحقيقة فى أخص القضايات والمسائل التى تهم الأفراد بشكل مباشر.
وإذا كان تأثير الدعاية واضحاً فى المجالات التى يعيش الأفراد فى وسطها، فلا ريب أنه يكون أوضح فى المجالات الفكرية والمذهبية والسياسية.

---

[١] نظرات فى انظمة الحكم فى الدول النامية، مرجع سابق، ص:٣٤٦.
[٢] المرجع السابق، ص: ١٣٦، وما بعدها.

من هنا فإن تصارع الساسة والمذهبيين ينحصر أساساً، ويتحدد فى غرض واحد، هو الحصول على، تأييد أغلبية الجماهير غير المكترثة، ذلك التأييد الذى اغتصبوه عن طريق قدرتهم على الإقناع.

من هنا يمكن القول إنه إذا كان ثمة فرد يعتنق مبدأ بإيمان ويدافع عنه بإخلاص، فهو يساوى عدة أشخاص لا يؤمنون برأيهم ولا يدافعون عنه إلا بفتور، فالإيمان بالمبدأ والإحساس بالمسئولية ينشأ عادة من الممارسة والتصدى الفعلى للمشكلات،وهذه الأمور لا نجدها عند العامة من الناس.

٧- النظر فى تمثيل العمال والفلاحين بنسبة الخمسين فى المائة ــ على الأقل ــ فى مجلس الشعب، لأنه ليس من المقبول ونحن فى القرن الحادى والعشرين ــ أو المعقول أن يتولى شؤون التشريع فى الأمة مجلس نصف أعضائه من العمال والفلاحين بحجة أن ذلك يعد جزءاً من التعويضات[١]، لأن المهام العامة مسئوليات وأمانات وتكاليف وأعباء ثقال ويجب ألا توضع إلا على أكتاف القادرين على حملها، ولا تودع إلا فى الأيادى الأمينة القادرة على أدائها.

وإذا كان البعض يرى أن هذه النسبة هى إحدى النتائج المترتبة على مبدأ تكافؤ الفرص فإن هذا المبدأ إنما يعنى أن كل فرد يجب أن تهيأ له فرص التعليم والوصول إلىالمركز الذى تهيئه له مواهبه واستعداداته

---

[١] يرى بعض المفكرين ورجال الحكم أن طبقة العمال والفلاحين طال استغلالها وإبعادها عن مقاعد الحكم، لذلك وجب ان تنال تعويضاً عادلاً عما نالها من غبن وعما حرمت منه من مزايا أو حق وذلك قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. راجع فى ذلك، عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية، المرجع السابق، ص:٣٩٩.

وكفاءته، فإذا تهيأت لطوائف العمال والفلاحين فرص التعليم بحيث أصبح فى مقدورهم أن يصلوا ـ رغم تهيئة فرص التعليم لهم ـ إلى أقل من هذه النسبة فلا يقال أنهم حرموا حقاً من حقوقهم، لأن أعضاء البرلمان يتحملون تبعة صناعة القوانين وتوجيه سياسة البلاد، لذا ينبغى أن يكونوا قادة الأمة ومعلميها.

٨- صقل مهارات صانعى القرارات وذلك بالأساليب التالية.

أ- تدريب القيادات السياسية والشعبية المنتخبة فىالمجلس التشريعى والهيئات المحلية.

ب- التنمية النقاشية للقيادات السياسية وذلك من خلال التدريب والندوات النقاشية.

جـ- مساهمة الجامعات ومراكز البحوث فى التدريب على تحليل السياسات وصنع السياسة العامة وذلك لكبار القادة.

د- تدريب رجال الصحافة والإعلام والعاملين بوسائل الاتصال الجماهيرى على الإلمام بالعلوم السياسية ومناهج اتخاذ القرار[١].

٩- أن تكون هناك علاقة دائمة ووثيقة بين المثقفين وأصحاب القرار، بل يجب على حملة الأفكار أن يسعوا إلى رجال السلطة ولو لم يطلب منهم حتى لا يكونوا مقصرين فى أداء واجبهم ـ وأن ينقلوا اليهم الأفكار الحبيسة فى رؤوسهم، فإذا اقتنع الساسة بهذه الأفكار دبت فيها الحياة وتحولت من دراسات إلى سياسات ومن تصورات إلى قرارات وأصبحت حقيقة ملموسة.

---

[١] السيد عليوة، صنع القرار السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧) ص: ٣٩٧

وعلى صاحب القرار — من جانب آخر — أن يقترب من المشاكل القومية، وأن يعرف العلاقة الحقيقية بين القوى التى تؤثر فى إصدار القرار وتنفيذه، وأن يجعل العلاقة فى خدمة الأغراض التى يريدون تحقيقها لأن السياسى لا يقيمٌ بأفكاره بل بقدرته على تنفيذ تصوراته.

فالقرارات الناجحة هى التى تتميز بالفرضية والمعقولية والاختيار الصحيح لأنسب الاحتمالات الممكنة، وهذا يستدعى أن يكون القرار قائماً على مجموعة من الحقائق وليس على التميز والتعصب أو الرأى الشخصى.

وهذا يعنى أن يكون من يقوم بصنع القرار مزوداً بالمعلومات بصورة مستمرة. فالقرار يكون رشيداً إذا حقق الأهداف التى اتخذ من أجلها.

مراجع البحث

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١- ابراهيم دسوقى أباظة وعبد العزيز الغنام، تطور الفكر السياسى (بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣).
٢- أحمد أبو زيد، سيكولوجية الرأى العام ورسالته الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٩).
٣- أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة فى العالم العربى (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٤).
٤- أحمد جلال حماد، حرية الرأى فى الميدان السياسى (القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٧).
٥- أحمد حسنى، مدخل متكامل للتدريب الادارى، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتدريب الادارى المنعقد فى القاهرة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فبراير ١٩٧٦.
٦- أحمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة،(القاهرة: مكتبة عين شمس،١٩٨١).
٧- أحمد العلى، المشكلات التى تواجه دول العالم الثالث، محاضرة ألقيت فى الندوة الدبلوماسية السابعة، بوزارة الخارجية، بدولة الأمارات العربية، ١٩٧٩).
٨- إسماعيل سعد، المجتمع والسياسة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥).
٩- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤.
١٠- بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة (القاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٧٩).
١١- ثروت بدوى، أصول الفكر السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧).

١٢- ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).
١٣- جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسى، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).
١٤- جان جاك شوفالييه، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافيللى إلى أيامنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).
١٥- جان لاكويتر، وجان بومبيه، الدول النامية فى الميزان، ترجمة فوزى عبد الحميد، مراجعة صادق (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر،١٩٦٢).
١٦- جان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: منشورات عويدات،١٩٨٣).
١٧- جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، عدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٣.
١٨- جورج أبو زيد، تطور الفكر السياسى، جـ٤، ترجمة حسن جلال العروسى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١).
١٩- حسن حنفى، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩.
٢٠- حسن حنفى، دعوة للحوار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٩).
٢١- حسن صالح سميع، أزمة الحرية السياسية فى الوص العربى (القاهرة: الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٨).
٢٢- حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦).
٢٣- راشد البراوى، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥).

٢٤- سرو.م. فلندرز بترى، الحياة الاجتماعية فى مصر القديمة، ترجمة حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحكيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)

٢٥- سعاد الشرقاوى، أثر علم الاجتماع السياسى (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧).

٢٦- سعيد سراج،الرأى العام، مقوماته وأثره فى النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).

٢٧- سليمان الطماوى، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٦).

٢٨- السيد عليوة، صنع القرار السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٧).

٢٩- سيد قطب، فى ظلال القرآن، جـ٥،ط٧،٥ (بيروت: دارإحياء التراث العربى، ١٩٦٧).

٣٠- شرودر هـ. وآخرون، التسويق السياسى، ترجمة على مقلد (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣).

٣١- الصادق شعبان، الحقوق السياسية للإنسان فى الدساتير العربية، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧.

٣٢- طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣).

٣٣- ظافر القاسمى، نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الاسلامى (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٤).

٣٤- عايدة السخاوى، العلاقة بين فلسفة القرار السياسى ووسائل الإعلام، دراسة نقدية للصحافة فى مصر فى الفترة من ٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.

٣٥- عبد الحميد إسماعيل الأنصارى، الشورى وأثرها فى الديمقراطية ط٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠).

٣٦- عبد الحميد حجازى، الرأى العام والإعلام والحرب النفسية (القاهرة: دار الرأى العام، ١٩٨٧).

٣٧- عبد الحميد متولى، الحريات العامة (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥).

٣٨- عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم فى الإسلام (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٨).

٣٩- عبد الحميد متولى، نظرات فى أنظمة الحكم فى الدول النامية (الاسكندرية منشأة المعارف، ١٩٨٥).

٤٠- عبد الحميد متولى، المفصل فى القانون الدستورى (الإسكندرية: مطبعة دار نشر المعرفة، ١٩٥٢).

٤١- عبد الحميد متولى، الوجيز فى النظريات والأنظمة السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩).

٤٢- عبد الحميد متولى، الوسيط فى القانون الدستورى (الإسكندرية: منشأة المعارف،١٩٥٦).

٤٣- عبد الخبير محمود عطا، خصائص القرار السياسى فى المجتمع اليابانى وإمكانات تدعيم العلاقات العربية اليابانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).

٤٤- عبد الرحمن بدوى، إمانويل كانط، فلسفة القانون والسياسة (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٩).

٤٥- عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥).

٤٦- عبد الرحمن عبد الخالق، الشورى فى ظل نظام الحكم الإسلامى (الكويت: الدار السلفية، ١٩٧٥).

٤٧- عبد الفتاح العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤).

٤٨- عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية (القاهرة: بيروت دار الكتاب الجامعى، ١٩٥١).

٤٩- عبد الكريم عثمان الثقافة الإسلامية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢).

٥٠- عبد الملك عودة، الإدارة العامةوالسياسة، ط١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٣).

٥١- عبد الملك عودة، دراسة نظام الحزب الواحد فى غرب افريقيا، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، ديسمبر ١٩٦١.

٥٢- علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية (القاهرة: دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦).

٥٣- على عبد المعطى محمد، اتجاهات الفلسفة الحديثة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،١٩٩٣).

٥٤- عماد عبد السلام رؤوف، كانط "ملامح حياته وأعماله الفكرية" (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦).

٥٥- غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢).

٥٦- فؤاد شبل، الفكر السياسى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤).

٥٧- فؤاد النادى، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقه الإسلامى (القاهرة: دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٠).

٥٨- فتحى عبد الكريم، الدولة والسيادة فى الفقه الإسلامى، دراسة مقارنة، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهبه،١٩٧٦).

٥٩- كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥.

٦٠- لوك، هيوم، روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، بدون).

٦١- ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبى بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية (الكويت: مكتبة المنار الاسلامية، بدون).

٦٢- مارسيل بريلو، جورج ليسكييه، تاريخ الأفكار السياسية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦).

٦٣- محمد اسماعيل الندوى، الأساطير الهندية، مجلة تراث الانسانية، المجلد السادس، العدد الأول (القاهرة: ١٩٦٨).

٦٤- محمد سليم العوا، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤).

٦٥- محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٩).

٦٦- محمد طه بدوى، الفكر الثورى (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٧).

٦٧- محمد طه بدوى، النظرية السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٦).

٦٨- محمد عبدالله العربى، نظام الحكم فى الإسلام (بيروت دار الفكر، ١٩٦٨).

٦٩- محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة) (القاهرة: دار الفكر العربى،١٩٧٠).

٧٠- محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم فى افريقيا (ليبيا: طرابلس، ١٩٧٤).

٧١- محمود خيرى عيسى، الأحزاب السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٩).

٧٢- مصطفى أبو زيد فهمى، النظرية العامة للدولة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥).

٧٣- مصطفى ابو زيد فهمى، مبادئ الأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤).

٧٤- مصطفى كامل السعيد، المديونية والنظم السياسية فى العالم الثالث، بحث منشور بمجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، اكتوبر ١٩٨٦.

٧٥- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد، عبد المحسن سعد، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢).

٧٦- نادية حسين سالم، التنشئة السياسية للطفل العربى (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، بحث منشور بمجلة المستقبل العربى، العدد ٥١، مايو ١٩٨٣).

٧٧- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط٣ (عمان: مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٢).

٧٨- نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة فى الفكر السياسى الاسلامى (القاهرة: مكتبة الملك فيصل، ١٩٨٥).

٧٩- هيلقا دومند، القرارات الفعالة، ترجمة مصطفى إدريس، مراجعة يوسف محمد القبلان (بدون).

٨٠- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، بدون).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Althusser L., Politics & History Montsquieu, Rouseau, Hegel & Marx, translated By: Bebrewster, N.L.B. (New York: Harcourt Brace Jovanich Inc., 1972).
2- Arthur H., Miller, Edie N. Goldenberg and Lutz Erbring "Impact of Newspaper on pulic confidence." American Political Science Review No., 73, 1979.
3- Brewer and Ronald, Political Development and chanque (London: Macmillan, 1975).
4- Crotty, Freeman and gatlin (editors) Political Parties and, Political Behavior (Boston Allyn and Bacon, Second edition, 3rd Parinting, 1973).
5- Curtis M., understanding public opinion (New York: Macmillan company, 1952).
6- Dalen V., and Zeigler, Introduction to Political science (New jersey: prentice Hall, Inc. Englewood cliff, 1977).
7- Dennis I. Prolits, G. Walker and Keneth L. Kolson pulic opinion and Responisblity (N. Y.: Enoglewood Cliff prentic Hall, 1979).
8- Deutsch, Karl., the Analysis of International Relations (Englewood: Prentic-Hall, 1968)
9- Duguit, Lecons de Droit Public General (Paris: Press Universitaires dr France, 1926).
10- Easton D., A system analysis of Political life (New York: wiley, 1965).
11- Easton, D., A Frame work of political Analysis (U.S.A: Prentice - Hall, Inc., 1965).
12- Freidrich & Brzezinky, Tatalitaran Dictopoship and Autoctacy (U.S.A: Harvard University press, 1956).
13- Gonidec P.F., les systemes politiques ofricains (paris:1978).

14- Houriou, Le droit Constitutionnel et Institutions Politiques Montchestion (Paris: Sirey, 1970).
15- John D., Steinbruner the Cybernteic theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis Princetion (N.J.: Princeton University Press, 1974).
16- Jones W.T., Masters of political thought (Boston: Haughter Mifflin Co., 1941).
17- key, V.O., public opinion and American Democracy (N.Y., Alfred Aknof, 1961).
18- Kubaisy, A., administrative developement in new nations theory and practice (Bagdad: Al-Huriy ah House, 1974).
19- Lomax et all, Media - Setting: effects on the Public, Interest group Leaders Policy makers and policy public opinion quarterly, vol, 47 (Spring: 1983).
20- Michels R., Political Parties, Asociological study of the oligar chical tendenies of Modem Democracy. Trans. By Eden and cedar paul (N.Y.: the free pren, 1962).
21- Montesquieu, the spirit of laws, translated by thomas nugent (New York: Hafner Pullishing Co., 1949).
22- Ogg, European Governments and Politics (U.S.A: the Macmillan Co., 1973).
23- Parry, G., ed, Participation in Politics Manchester (Manchester university press, 1972).
24- Ranney, qustin the Governing of Men, 4 th ed (U.S.A: the Dryden press, 1975).
25- Robert M., the web of Government (New York: Macmillan, 1947).
26- Roger W. Cobb and charles D. Elder, the politics of A genda Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic theory, journal of politics, voi.33 (1971).

27- Ronald J.P., Democratic political theory (princeton: N.J. Princeton University press, 1979).
28- Shotwell et all, Governments of continintal Europe (U.S.A.: the Macmillan co., 1970).
29- Sibert, peterson and schromm, four theories of the press (chicago, London: Illinois press, 3 ed, 1979).
30- Siedler, G.L., the Emergence of the Eastern world (London:Pergamon press, 1968).
31- Stephen L., Wasby and others, Political Science the Discipline and Its Dimensions (N. Y.: Charles Scribers Sons, 1970).
32- Toynbee A., Astudy of History Abridgement of Vols I - VI by D. Somervell (Loford: University press, 1962).
33- Truman D., the Government Process (New York: Alfred Ankaf, 1951).
34- Verbas and Norman, Participation in America: Political Democracy and Social Equality (New York: Harper and Row, 1972).
35- Weber M., Economy and Society, An outline of Interpretive Sociology (New York: bedminster press, 1968).
36- Weber M., the theory of Social and Economic, organisation (N.Y.: Oxford Univeristy press, 1944).